A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/AC.96/911
12 October 1998
ARABIC
Original: ENGLISH

اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي

الدورة التاسعة والأربعون

تقرير الدورة التاسعة والأربعين للجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي

(جنيف، ٥-٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨)

(A) GE.98-03462

المحتويات

		الفقـــرات	الصفحة
أولا-	مقدمة	١ - ١٩	٤
	ألف- افتتاح الدورة	١ - ٦	٤
	باء - انتخاب أعضاء المكتب	٧	٤
	جيم - التمثيل في اللجنة	٨ - ١٤	٥
	دال - إقرار جدول الأعمال والمسائل التنظيمية الأخرى	١٥	٦
	هاء - البيان الافتتاحي لرئيس اللجنة التنفيذية	١٦ - ١٩	٧
ثانيا -	أعمال الدورة التاسعة والأربعين	٢٠	٧
ثالثا -	مقررات اللجنة التنفيذية واستنتاجاتها	٢١ - ٢٨	٨
	ألف- استنتاج ومقرر بشأن الحماية الدولية	٢١ - ٢٢	٨
	١- استنتاج بشأن الحماية الدولية	٢١	٨
	٢- مقرر عام بشأن المشاورات غير الرسمية المتعلقة بقضايا الحماية	٢٢	١٣
	باء - مقرر عام بشأن المسائل الإدارية والمالية والبرنامجية	٢٣	١٣
	جيم - استنتاج بشأن متابعة مؤتمر كومنولث الدول المستقلة	٢٤	١٥
	دال - مقرر بشأن برنامج عمل اللجنة الدائمة في عام ١٩٩٩	٢٥	١٧
	هاء - مقرر بشأن الاشتراك بصفة مراقب في الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩	٢٦	١٨
	واو - مقرر بشأن جدول الأعمال المؤقت للدورة الخمسين	٢٧	١٩
	زاي - مقرر بشأن أمن الموظفين	٢٨	٢٠

المحتويات (تابع)

الصفحة

المرفق الأول: المقررات التي اعتمدتها اللجنة الدائمة في عام ١٩٩٨ . . . . . ٢١

المرفق الثاني: البيان الافتتاحي الذي أدلت به مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في الدورة التاسعة والأربعين للجنة التنفيذية لبرنامج المفوضة السامية ٢٢

المرفق الثالث: ملخص الرئيس للبند ٤ من جدول الأعمال: الموضوع السنوي (التضامن الدولي وتقاسم الأعباء في جميع جوانبه: المسؤوليات الوطنية والإقليمية والدولية الخاصة باللاجئين) ٣٣

أولا- مقدمة

ألف - افتتاح الدورة

١- عقدت اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي دورتها التاسعة والأربعين في قصر الأمم بجنيف في الفترة من ٥ إلى ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨. وافتتح الدورة الرئيس المنتهية ولايته، سعادة السيد بيورن سكوغمو (النرويج).

٢- وهنأ السفير سكوغمو المفوضة السامية على إعادة انتخاب الجمعية العامة لها مشيدا بقيادتها البارعة للمفوضية.

٣- وأشار السفير سكوغمو إلى أن عدم الاستقرار في بعض مناطق العالم يخلق تحديات جديدة للعمل الإنساني، خاصة في السياق الراهن لمشاكل التمويل وتخفيضات البرامج. وطلب من الدول أن تفي بالالتزامات التي اضطلعت بها بموجب قانون اللاجئين والقانون الإنساني وكذلك بموجب صكوك حقوق الإنسان، وشدّد على ولاية المفوضية الرئيسية المتمثلة في الحماية.

٤- وفي معرض تعليقه على الضغوط التي تواجه المفوضية، وجه الرئيس المنتهية ولايته الانتباه إلى أن المكتب ما زال يعنى بحالة عدد كبير من الأشخاص يبلغ زهاء ٢٢ مليوناً. وأشار إلى أن تأثير هؤلاء الأشخاص على البلدان المضيفة وكذلك على بلدان المنشأ، عند الاضطلاع بأنشطة إعادتهم إلى الوطن وإعادة إدماجهم، يتطلب من المجتمع الإنساني الدولي استجابة لروح التضامن وتقاسم الأعباء. وبالإضافة إلى ذلك أشار إلى الحاجة إلى تحقيق توازن بين المساءلة والشفافية اللتين تطالب بهما الحكومات المانحة وتوفير المرونة/الفعالية التنفيذية اللازمة في الأوضاع الصعبة وغير المأمونة الكثيرة التي تنفذ فيها المفوضية ولايتها.

٥- وشدّد السفير وأثنى على روح التوافق التي ميّزت مناقشات اللجنة التنفيذية واللجنة الدائمة وكذلك المشاورات غير الرسمية خلال هذا العام. ويشجعه على ذلك مشاركة وكالات أخرى للأمم المتحدة ووكالات إنسانية أخرى وممثلين لمؤسسات بريتون وودز في اجتماعات اللجنة الدائمة والمشاورات التي جرت خلال عام ١٩٩٨. وأعرب أيضا عن ارتياحه لازدياد مشاركة المنظمات غير الحكومية في اجتماعات اللجنة الدائمة بصفة مراقب خلال العام الماضي.

٦- واختتم السفير سكوغمو كلمته مشددا على ضرورة مواصلة الجهود لضمان سلامة اللاجئين والمشردين وكذلك سلامة المكلفين بحمايتهم. وطلب من الدول أن تقدم إلى المفوضية دعما ماليا يمكن التنبؤ به أكثر مما هو عليه الحال في الوقت الحاضر.

باء - انتخاب أعضاء المكتب

٧- انتخبت اللجنة بالتزكية، بموجب المادة ١٠ من النظام الداخلي، أعضاء المكتب التالية أسماؤهم:

الرئيس: السفير فيكتور رودريغيز ثيدينيو (فنزويلا)

نائب الرئيس: السفير رايموندو بيريز هرناديس إي تورا (اسبانيا)

المقرر: السيد ليو كزينشينغ (الصين)

جيم - التمثيل في اللجنة

٨- كانت الدول التالية الأعضاء في اللجنة ممثلة في الدورة:

الاتحاد الروسي، اثيوبيا، الأرجنتين، إسبانيا، أستراليا، إسرائيل، ألبانيا، أوغندا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، أيرلندا، إيطاليا، باكستان، البرازيل، بلجيكا، بنغلاديش، بولندا، تايلند، تركيا، تونس، الجزائر، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جنوب أفريقيا، الدانمرك، السودان، السويد، سويسرا، الصين، فرنسا، الفلبين، فنزويلا، فنلندا، الكرسي الرسولي، كندا، كولومبيا، لبنان، ليسوتو، مدغشقر، المغرب، المملكة المتحدة، ناميبيا، النرويج، النمسا، نيجيريا، نيكاراغوا، الهند، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان.

٩- وحضرت حكومات الدول التالية بصفة مراقب:

أذربيجان، الأردن، أرمينيا، أريتريا، إستونيا، أفغانستان، إكوادور، ألبانيا، إندونيسيا، أنغولا، أوروغواي، أوكرانيا، آيسلندا، البرتغال، بلغاريا، بنما، بنن، بوتان، بوتسوانا، بوركينا فاصو، بوروندي، البوسنة والهرسك، بيرو، بيلاروس، تركمانستان، الجماهيرية العربية الليبية، جمهورية أفريقيا الوسطى، الجمهورية التشيكية، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جمهورية مولدوفا، جورجيا، جيبوتي، رواندا، رومانيا، زامبيا، زمبابوي، سري لانكا، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، السنغال، سوازيلند، سيراليون، شيلي، غانا، غواتيمالا، غينيا، قبرص، قيرغيزستان، كازاخستان، كرواتيا، كوبا، كوت ديفوار، كوستاريكا، كينيا، لاتفيا، لكسمبرغ، ليبيريا، ليتوانيا، مالطة، مالي، ماليزيا، مصر، المكسيك، المملكة العربية السعودية، موريتانيا، موزامبيق، موناكو، ميانمار، نيبال، نيوزيلندا، هندوراس، اليمن.

١٠- وكانت فلسطين ممثلة بصفة مراقب.

١١- وحضر بصفة مراقب أيضا ممثلون للجنة الأوروبية ومجلس الاتحاد الأوروبي واللجنة الدولية للصليب الأحمر واتحاد جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر وهيئة فرسان مالطة.

١٢- وكانت منظومة الأمم المتحدة ممثلة على النحو التالي:

مكتب الأمم المتحدة في جنيف، مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، متطوعو الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، صندوق الأمم المتحدة للسكان، برنامج الأغذية العالمي، مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (يونيتار)، مكتب العمل الدولي،

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، منظمة الصحة العالمية، مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو).

١٣- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة بمراقبين:

جامعة الدول العربية، منظمة الوحدة الافريقية، منظمة المؤتمر الإسلامي، مجلس أوروبا، المنظمة الدولية للهجرة.

١٤- وكانت هناك ٩٠ منظمة غير حكومية ممثلة بمراقبين.

دال - إقرار جدول الأعمال والمسائل التنظيمية الأخرى

١٥- أقرت اللجنة التنفيذية بتوافق الآراء جدول الأعمال التالي (A/AC.96/908):

١- افتتاح الدورة

٢- انتخاب أعضاء المكتب

٣- إقرار جدول الأعمال والمسائل التنظيمية الأخرى

٤- الموضوع السنوي: التضامن الدولي وتقاسم الأعباء في جميع جوانبه: المسؤوليات الوطنية والإقليمية والدولية الخاصة باللاجئين

٥- التقارير عن أعمال اللجنة الدائمة:

(أ) الحماية الدولية

(ب) المسائل البرنامجية والإدارية والمالية

٦- النظر في الميزانيات البرنامجية واعتمادها

٧- التقارير المتصلة بمراقبة البرامج

٨- اجتماعات اللجنة الدائمة في عام ١٩٩٩

٩- النظر في جدول الأعمال المؤقت للدورة الخمسين للجنة التنفيذية

١٠- أي مسائل أخرى

١١- اعتماد مشروع تقرير الدورة التاسعة والأربعين للجنة التنفيذية

١٢- اختتام الدورة.

هاء - البيان الافتتاحي لرئيس اللجنة التنفيذية

١٦- أشاد الرئيس الجديد، سعادة السيد فيكتور رودريغيز ثيدينيو، بالمفوضة السامية وموظفيها لتفانيهم الذي لا يعرف الكلل في خدمة قضية اللاجئين على الرغم مما يستتبعه ذلك من صعوبات هائلة ومخاطر جسيمة.

١٧- ووجه السفير رودريغيز الانتباه إلى التشريد الضخم للناس داخل الأقاليم أو فيما وراء الحدود بوصفه أكثر المواضيع حساسية في الشؤون الدولية المعاصرة. وأكد أن حماية اللاجئين، وبخاصة النساء والأطفال والمراهقون فضلا عن اللاجئين المسنين، وتقديم المساعدة لهم والبحث عن حلول دائمة لحالتهم مسؤولية لا تقع على عاتق البلدان المعنية مباشرة وحدها بل على عاتق المجتمع الدولي برمته.

١٨- ووصف الرئيس دور المفوضية في التصدي للمشاكل التي يثيرها التشريد الضخم للناس بأنه دور جدير بالثناء وأساسي. وحث المجتمع الدولي على منح الأولوية والدعم المالي للمكتب لتمكينه من الاستمرار في النهوض بولايته على نحو فعال.

١٩- وأعرب السفير رودريغيز عن أمله في أن تستمر اللجنة التنفيذية، من خلال استنتاجاتها ومقرراتها، في المساهمة في وضع قواعد ومبادئ تؤدي إلى زيادة الفعالية في معالجة مشكلة التشرد في جميع أنحاء العالم. واختتم الرئيس بيانه مشددا على أهمية مناقشة الموضوع السنوي الواسع النطاق والمتعدد الجوانب للدورة التاسعة والأربعين للجنة التنفيذية، الذي علّق عليه قائلا إنه يعكس بدقة جدول الأعمال المعقد المعروض على اللجنة.

ثانيا - أعمال الدورة التاسعة والأربعين

٢٠- أدلت المفوضة السامية ببيان افتتاحي أمام اللجنة التنفيذية يرد نصه في المرفق الثاني. ويرد في المرفق الثالث الملخص الذي قدمه الرئيس للبند ٤ من جدول الأعمال. وترد في المحاضر الموجزة للدورة وقائع مداولات اللجنة كاملة، بما في ذلك البيانات أو المداخلات الأخرى للوفود بشأن جميع بنود جدول أعمال الاجتماع، بالإضافة إلى البيانين الختاميين اللذين أدلى بهما الرئيس والمفوضة السامية.

ثالثا - مقررات اللجنة التنفيذية واستنتاجاتها

ألف - استنتاج ومقرر بشأن الحماية الدولية

١- استنتاج بشأن الحماية الدولية

٢١- إن اللجنة التنفيذية،

الحماية الدولية

(أ) ترحب باستمرار الكثير من الدول في منح اللجوء للاجئين سواء على أساس فردي أو في حالات التدفقات الجماعية، طبقا للقانون الدولي وللمبادئ والمعايير المرعية دوليا، لكنها تعرب عن استيائها للانتهاكات العديدة والخطيرة لهذا القانون وهذه المبادئ والمعايير من جانب بعض الدول؛

(ب) تُعرب عن استيائها، بوجه خاص، من تعرض اللاجئين وكذلك العائدين وغيرهم من الأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية، في بعض الحالات، لاعتداءات مسلحة وللاغتيال والاغتصاب وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة لسلامتهم الشخصية أو التهديدات الموجهة إليهم، بما في ذلك عن طريق منعهم من الوصول إلى الأماكن الآمنة أو ردهم أو طردهم إلى أماكن تسودها أوضاع بالغة الخطورة؛

(ج) تُعرب عن بالغ قلقها إزاء ازدياد استخدام الحرب والعنف وسيلةً لتنفيذ سياسات اضطهادية ضد مجموعات مستهدفة على أساس عرقها أو دينها أو قوميتها أو انتمائها إلى فئة اجتماعية معينة أو رأيها السياسي؛

(د) تكرر تأكيد أن حماية اللاجئين مسؤولية تقع بالدرجة الأولى على عاتق الدول وأن أفضل طريقة لتوفيرها هي التعاون الفعال بروح التضامن الدولي وتقاسم الأعباء بين كافة الدول والمفوضية، بالإضافة إلى المنظمات الدولية الأخرى والجهات الفاعلة المناسبة؛

(هـ) تشجع المفوضية والدول على تعزيز جهودها الرامية إلى تشجيع الانضمام على نطاق أوسع إلى اتفاقية عام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين وبروتوكولها لعام ١٩٦٧ والتعاون من أجل تشجيع تنفيذ هذين الصكين تنفيذا عالميا وكاملا؛

حقوق الإنسان وحماية اللاجئين

(و) تلاحظ أنه يجري الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان وتؤكد من جديد أن نظام اللجوء المستمد مباشرة من الحق في التماس ملجأ والتمتع به خلاصا من الاضطهاد، المبين في المادة ١٤ من الاعلان، يشكل واحدا من أهم الآليات الأساسية لحماية اللاجئين؛

(ز) تعترف بأن تجربة اللاجئين، في جميع مراحلها، مرتبطة ارتباطا وثيقا بدرجة احترام الدول لحقوق الإنسان والحريات الأساسية ومبادئ حماية اللاجئين ذات الصلة، وتعيد تأكيد الأهمية التي تكتسيها في هذا الصدد البرامج التعليمية وغيرها من البرامج الرامية إلى مكافحة العنصرية والتمييز ورهاب الأجانب ونشر التسامح واحترام جميع الناس وحقوقهم الانسانية والتعجيل بسيادة القانون وبناء القدرات القانونية والقضائية وتعزيز المجتمع المدني والتنمية المستدامة؛

(ح) تُعرب عن استيائها من استمرار الانتهاكات الجسيمة والمتكررة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، التي تمثّل أحد الأسباب الرئيسية لتدفقات اللاجئين، في كل من أوقات السلم وأوقات النزاع المسلح؛

(ط) تشجّع المفوضية على زيادة تعزيز تعاونها مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان ومع هيئات وآليات حقوق الإنسان المعنية بالاضافة إلى المنظمات غير الحكومية، بهدف تعزيز حماية اللاجئين، واضعة في اعتبارها الحاجة إلى تحسين التنسيق وتشجيع التكامل وتجنب ازدواجية الجهود والحفاظ على الطابع المتميز لكل ولاية؛

(ي) تعرب عن استيائها من العنف المتصل بنوع الجنس وكافة أشكال التمييز على أساس الجنس الموجهة ضد النساء والفتيات اللاجئات والمشردات، وتطلب من الدول أن تضمن لهن حقوق الإنسان والسلامة البدنية والنفسانية وتوعيتهن بحقوقهن؛

(ك) ما زالت تشعر ببالغ القلق إزاء استمرار انتهاكات حقوق الأطفال اللاجئين، بما في ذلك انتهاكها عن طريق اختطافهم بهدف اجبارهم على المشاركة في الأنشطة العسكرية وكذلك عن طريق أعمال العنف أو التهديدات الموجهة إلى كرامتهم وفصلهم قسرا عن أسرهم والاعتداء عليهم واستغلالهم جنسياً، وتطلب إلى الدول والأطراف المعنية أن تتخذ كافة التدابير اللازمة لوضع حد لهذه الانتهاكات، امتثالا لمبادئ ومعايير قانون اللاجئين وقانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني؛

(ل) تلاحظ أنه تم إعلان عام ١٩٩٩ سنة دولية للمسنين وتطلب إلى المفوضية أن تبذل جهوداً مجددة لضمان الاحترام التام لحقوق اللاجئين المسنين واحتياجاتهم وكرامتهم ومعالجتها بالكامل عن طريق الأنشطة البرنامجية المناسبة؛

(م) تعيد تأكيد أهمية الحق في جنسية وتطلب إلى الدول أن تعتمد كافة التدابير اللازمة لمنع أو خفض حالات انعدام الجنسية بما في ذلك منعها أو خفضها عن طريق التشريع الوطني والقيام، عند الاقتضاء، بالانضمام إلى الاتفاقيات المتعلقة بانعدام الجنسية وتنفيذها؛ وتوجه الانتباه بصورة خاصة وعلى وجه الاستعجال، في هذا الصدد، إلى حالة أطفال اللاجئين وملتمسي اللجوء المولودين في بلدان اللجوء والذين يمكن أن يصبحوا عديمي الجنسية ما لم يتم وضع واتباع تشريع مناسب وإجراءات تسجيل ملائمة؛

الحق في التماس الملجأ والتمتع به

(ن) تشدد على الأهمية القصوى لنظام اللجوء في حماية اللاجئين، إذ يخدم غرض توفير إطار منظم لحماية ومساعدة الأشخاص الذين هم في حاجة إلى حماية دولية ويضمن في الوقت ذاته إمكانية التوصل إلى حلول دائمة مناسبة؛

(س) تكرر تأكيد التزامها بدعم مبادئ التضامن الدولي وتقاسم الأعباء وتعيد تأكيد الحاجة إلى تعبئة الموارد لمساعدة البلدان التي تستقبل اللاجئين، خاصة البلدان النامية التي تستضيف الأغلبية العظمى للاجئين في العالم وتتحمل عبئاً ثقيلاً في هذا الصدد، وتطلب إلى الحكومات ومن المفوضية والمجتمع الدولي الاستمرار في تلبية احتياجات اللاجئين فيما يخص الملجأ والمساعدة إلى أن يتم ايجاد حلول دائمة؛

(ع) تعترف بأن التضامن الدولي وتقاسم الأعباء يكتسيان أهمية مباشرة بالنسبة للتنفيذ المرضي لمبادئ حماية اللاجئين، غير أنها تشدد، في هذا الصدد، على ضرورة ألا يكون الحصول على ملجأ ووفاء الدول بالتزاماتها المتصلة بالحماية متوقفين على القيام أولاً بوضع ترتيبات لتقاسم الأعباء، خاصة وأن احترام حقوق الإنسان الأساسية والمبادئ الإنسانية واجب على كافة أعضاء المجتمع الدولي؛

(ف) تشجب بقوة استمرار حالات الطرد أو الرد بجميع أشكالها، بما في ذلك عن طريق عمليات الترحيل المستعجلة، والجماعية أحياناً، وآثارها الإنسانية المأساوية في معظم الأحيان، وتعيد في هذا الصدد تأكيد الحاجة إلى قبول اللاجئين في أراضي الدول الذي يشمل عدم رفضهم على الحدود دون أن تتاح لهم فرصة الاستفادة من إجراءات عادلة وفعالة لتحديد وضعهم واحتياجاتهم من الحماية؛

(ص) تحث الدول بقوة على وضع وتنفيذ إجراءات لمعالجة مطالبات اللاجئين المتماشية مع مبادئ الحماية المنصوص عليها في صكوك اللاجئين العالمية السارية وفي صكوك اللاجئين الإقليمية، بما يتسق مع المعايير الدولية فضلا عن المعايير التي أوصت بها اللجنة التنفيذية؛

(ق) تلاحظ بقلق التقارير الواردة من البلدان بوجود اتجاه متزايد إلى اساءة تطبيق الإجراءات الوطنية لتحديد وضع اللاجئين أو التجاوز في تطبيقها؛ وتعترف بالحاجة إلى قيام الدول بمعالجة هذه المشكلة على الصعيد الوطني ومن خلال التعاون الدولي؛ غير أنها تحث الدول على ضمان تماشي القانون الوطني والممارسات الإدارية الوطنية، بما في ذلك تدابير مراقبة الهجرة، مع مبادئ ومعايير قانون اللاجئين وحقوق الإنسان الساري كما هي مبينة في الصكوك الدولية ذات الصلة؛

(ر) تشدد على واجب ملتمسي اللجوء واللاجئين بالامتثال لقوانين وأنظمة البلد الذي يوجدون فيه؛

وحدة الأسرة

(ش) تذكر بأن المادة ١٦(٣) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة ٢٣(١) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية تعلنان أن الأسرة هي الوحدة الجماعية الطبيعية والأساسية في المجتمع ولها حق التمتع بحماية المجتمع والدولة؛

(ت) توصي الحكومات باتخاذ التدابير المناسبة لضمان الحفاظ على وحدة الأسرة خاصة في الحالات التي يُقبل فيها رب الأسرة كلاجئ في بلد من البلدان؛

(ث) تحض الدول على القيام، طبقاً للمبادئ والمعايير ذات الصلة، بتنفيذ تدابير لتيسير جمع شمل أسر اللاجئين في أراضيها، خاصة عن طريق النظر في كافة الطلبات ذات الصلة بروح ايجابية وإنسانية وبدون ابطاء لا موجب له؛

(خ) تشجع الدول التي لم تنظر بعد في تطوير الإطار القانوني لإعمال الحق في وحدة الأسرة بالنسبة لجميع اللاجئين على الصعيد الوطني على القيام بذلك آخذة في الاعتبار حقوق الإنسان للاجئين وأسرهم؛

التدفقات المركبة وتيسير العودة

(ذ) تؤكد أن تدفقات الناس إلى الخارج قد تشمل لاجئين وأشخاصاً ليسوا بحاجة إلى حماية دولية أو ليس لهم الحق فيها، ومن ثم تشير إلى أن التمييز الصحيح وبعناية بين المجموعتين يكتسي أهمية بالغة من أجل تحديد أية احتياجات للحماية تجعل العودة غير مناسبة؛

(ض) تعيد تأكيد الحق الأساسي لجميع الناس في مغادرة بلدانهم والعودة إليها، وكذلك التزام الدول باستقبال رعاياها العائدين، وفيما يخص عودة الأشخاص الذين ليسوا بحاجة إلى حماية دولية ما زالت تشعر بقلق بالغ، إزاء استمرار بعض البلدان في تقييد عودة مواطنيها إما صراحة أو من خلال قوانين وممارسات تحول فعلاً دون العودة بسرعة؛

(أأ) وفيما يخص العودة إلى بلد ثالث بالنسبة لملتمس لجوء لم يتم البت بعد في مطالبته من البلد الذي قدمت فيه، بما في ذلك عملاً بالاتفاقات الثنائية أو المتعددة الأطراف المتصلة بإعادة القبول، تؤكد أنه ينبغي التثبت من أن البلد الثالث سيعامل ملتمس (ملتمسي) اللجوء طبقاً للمعايير الدولية المقبولة وسيضمن له حماية فعالة من الطرد أو الرد ويتيح لملتمس (ملتمسي) اللجوء إمكانية التماس اللجوء والتمتع به؛

(ب ب) تعرب عن استيائها الشديد لاستخدام تلك الممارسات من أجل إعادة ملتمسي اللجوء والأشخاص الذين ليسوا بحاجة إلى حماية دولية، مما يعرض سلامتهم البدنية لخطر جسيم، وتؤكد من جديد في هذا الصدد أن من اللازم أن تتم العودة، بغض النظر عن وضع الأشخاص المعنيين، بطريقة إنسانية وفي احترام تام لحقوق الإنسان الخاصة بهم وبكرامتهم، دون اللجوء إلى قوة مفرطة؛

احتجاز ملتمسي اللجوء

(ج ج) تذكّر بالمادة ٣١ من اتفاقية عام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين وتعيد تأكيد الاستنتاج رقم ٤٤(د-٣٧) بشأن احتجاز اللاجئين وملتمسي اللجوء؛

(د د) تعرب عن استيائها من استمرار بلدان كثيرة في احتجاز ملتمسي اللجوء (بمن فيهم القصَّر) بانتظام وتعسفاً لمدد طويلة لا موجب لها ودون منحهم فرصاً كافية للوصول إلى المفوضية والاستفادة من إجراءات عادلة لاعادة النظر في حالة احتجازهم في الوقت المناسب؛ وتشير إلى أن ممارسات الاحتجاز هذه لا تتسق مع معايير حقوق الإنسان المرعية وتحث الدول على أن تستكشف بنشاط أكبر كافة البدائل الممكنة للاحتجاز؛

(هـ هـ) تلاحظ بقلق أن ملتمسي اللجوء الذين يحتجزون لمجرد دخولهم إلى البلد أو وجودهم فيه بصورة غير قانونية كثيراً ما يودعون مع أشخاص محتجزين كمجرمين عاديين، وتكرر تأكيد عدم استصواب ذلك ووجوب تجنبه كلما أمكن وعدم إيواء ملتمسي اللجوء في مناطق تكون فيها سلامتهم البدنية معرضة للخطر؛

الحلول الدائمة

(وو) تحث الدول، وخاصة بلدان منشأ اللاجئين، على التعاون بحزم على الأصعدة الثنائية والإقليمية والعالمية لمعالجة الأسباب الجذرية لتدفقات اللاجئين، بطريقة وقائية وعلاجية معاً وتيسير ايجاد حلول عادلة ودائمة؛

(زز) تذكّر بالاستنتاج رقم ٦٢(د-٤١) التي يؤكد أن العودة الطوعية إلى الوطن وإعادة الادماج محلياً وإعادة التوطين، أي الحلول التقليدية لمشاكل اللاجئين، لا تزال تشكل جميعها استجابات سليمة وهامة لحالات اللاجئين، حتى عندما تكون العودة الطوعية إلى الوطن هي الحل الغالب؛

(ح ح) تطلب إلى بلدان المنشأ وبلدان اللجوء والمفوضية والمجتمع الدولي اتخاذ كافة التدابير اللازمة لتمكين اللاجئين من أن يمارسوا بحرية حقهم في العودة إلى ديارهم بأمان وكرامة؛

(ط ط) تشدد على أهمية المصالحة لتيسير وضمان استدامة العودة، وتطلب إلى الدول وكافة الجهات الفاعلة الأخرى، بما في ذلك اللاجئون أنفسهم، التعاون عن طيب خاطر وبسخاء في جميع المبادرات المتخذة لإقرار سلم وعدل دائمين للمجتمعات المندمجة من جديد؛

(ي ي) تعيد تأكيد استمرار أهمية إعادة التوطين بوصفها أداة حماية وعنصراً لتقاسم الأعباء؛ وتطلب إلى المفوضية أن تستمر في التعاون مع بلدان إعادة التوطين لتحسين فعالية فرص إعادة التوطين وتوفيرها في الوقت المناسب لأولئك الذين تمثل لهم إعادة التوطين الحل المناسب؛ وتشجع الدول التي لم يسبق لها أن عرضت على اللاجئين فرص إعادة التوطين والتي تكون قادرة على ذلك، على المشاركة في توفير هذه الفرص، وتطلب إلى الدول والمفوضية إيلاء اهتمام خاص لإعادة توطين فرادى اللاجئين ذوي

الاحتياجات الخاصة من الحماية، بمن في ذلك النساء المعرضات للخطر والقصّر والمراهقون والمسنون والناجون من التعذيب.

٢- مقرر بشأن المشاورات غير الرسمية المتعلقة بقضايا الحماية

٢٢- إن اللجنة التنفيذية،

تؤكد أنه تبين أن المشاورات غير الرسمية المتعلقة بتدابير كفالة الحماية الدولية لكل من يكون في حاجة إليها تشكل محفلا قيما لاجراء مناقشات بناءة للقضايا المعقدة الخاصة بالحماية بطريقة تتسم بالصراحة؛ وترجو من المفوضية أن تواصل من حين إلى آخر، بالتشاور مع الدول، تنظيم مشاورات غير رسمية للخبراء بشأن قضايا الحماية ذات الأهمية الجارية، وذلك في حدود الموارد المتاحة، وعلى أساس مشاركة واسعة النطاق.

باء- مقرر عام بشأن المسائل الإدارية والمالية والبرنامجية

٢٣- إن اللجنة التنفيذية،

المسائل الإدارية والمالية

(أ) تؤكد أنه قد تبين لدى استعراض الأنشطة المقترحة في إطار البرامج العامة والخاصة على النحو الوارد في الوثيقة A/AC.96/900، ان هذه الأنشطة تتفق مع النظام الأساسي لمكتب المفوضة السامية (قرار الجمعية العامة ٤٢٨ (د-٥))، ومع مهام "المساعي الحميدة" للمفوضة السامية حسبما اعترفت بها أو شجعتها أو طلبتها الجمعية العامة أو مجلس الأمن أو الأمين العام، ومع الأحكام ذات الصلة من القواعد المالية لصناديق التبرعات التي تديرها المفوضة السامية لشؤون اللاجئين (A/AC.96/503/Rev.6)؛

(ب) ترجو من المفوضة السامية القيام، في حدود الموارد المتاحة، بالاستجابة على نحو مرن وفعال للاحتياجات المبينة حالياً في إطار البرامج العامة والخاصة لعام ١٩٩٩ والتي تقدر أولياً بمبلغ ٨٤٢,٢ مليون دولار، ولأية احتياجات جديدة أخرى قد تنشأ، مع مراعاة النظام الأساسي لمكتب المفوضة السامية والأحكام ذات الصلة من القواعد المالية لصناديق التبرعات؛

(ج) توافق على ميزانية البرامج العامة المنقحة لعام ١٩٩٨ والبالغة ٥٠٠ ٩٧٣ ٤٢٨ دولار على النحو المفصّل في الوثيقة A/AC.96/900 (الجدول الثاني-٥، العمود ٣)؛

(د) توافق كذلك على ميزانيات البرامج القطرية/برامج المناطق، وميزانيات البرامج الأخرى والمقرر في إطار البرامج العامة لعام ١٩٩٩ البالغة ٠٠٠ ٦٠٠ ٣٣٤ دولار، فضلاً عن احتياطي للبرامج قدره ٠٠٠ ٤٠٠ ٣٣ دولار (تمثل ما نسبته ١٠ في المائة من الأنشطة المبرمجة)، ومبلغ قدره ٠٠٠ ٠٠٠ ٢٥ دولار لصندوق الطوارئ، ومبلغ قدره ٠٠٠ ٠٠٠ ٢٠ دولار لصندوق العودة الطوعية إلى الوطن، وجميعها مفصلة في الوثيقة A/AC.96/900 (الجدول الثاني -٥، العمود ٤)، وهي تشكل الميزانية الكلية للبرامج العامة لعام ١٩٩٩

والبالغة ٠٠٠ ٠٠٠ ٤١٣ دولار، وتأذن للمفوضة السامية بالقيام، في حدود هذا المستوى الموافق عليه، بإدخال تعديلات على ميزانيات المشاريع والبرامج القطرية/برامج المناطق وميزانيات البرامج الأخرى والمقر، حسبما تقتضيه التغيرات التي تؤثر على برامج اللاجئين/العائدين التي خُطِّطت من أجلها؛

(هـ) تحيط علماً بتقرير مجلس مراجعي الحسابات المقدم إلى الجمعية العامة بشأن حسابات صناديق التبرعات التي تديرها مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ (A/AC.96/901)، وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن أنشطة المفوضية الممولة من صناديق التبرعات: تقرير عن الفترة ١٩٩٧-١٩٩٨ والميزانية المقترحة لعام ١٩٩٩ (A/AC.96/900/Add.3)، وتقرير المفوضة السامية عن أعمال دائرة التفتيش والتقييم (A/AC.96/902)، وتطلب أن يجري إبلاغها على نحو منتظم بالتدابير المتخذة بشأن التوصيات والملاحظات المثارة في هذه الوثائق المختلفة للمراقبة؛

(و) تحيط علما بتقييم مراجعة الحسابات المقدم من مجلس مراجعي الحسابات بشأن حسابات صناديق التبرعات التي تديرها مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين عن السنة المنتهية في عام ١٩٩٧، وبوجه خاص باستنتاجه الاجمالي ومؤداه أن معاملات المفوضة السامية لشؤون اللاجئين التي فحصت كجزء من مراجعة الحسابات كانت من جميع النواحي الهامة متفقة مع القواعد المالية والسند التشريعي؛ وتحيط علما أيضا باجراءات المتابعة المقترحة من المفوضة السامية بشأن التوصيات التي وردت به؛ وتؤكد من جديد، بعد أن أجرت مراجعة دقيقة لهذه الوثائق، تأييدها للجهود الجارية التي تبذلها المفوضة السامية بغية كفالة مستويات جيدة للإدارة عن طريق القيام، في جملة أمور، بمتابعة مستمرة ومنتظمة لملاحظات وتوصيات مجلس مراجعي الحسابات، والتقارير ذات الصلة الصادرة عن اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية، واللجنة الخامسة، والقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة؛

(ز) تطلب إلى المفوضية، في ضوء المناقشات التي جرت في الاجتماع الثالث عشر للجنة الدائمة، أن تتشاور مع مجلس مراجعي الحسابات بشأن آثار تقديم تقارير مراجعة حسابات كل سنتين وأسلوبها الحالي للإقرار بالدخل، وأن تبقي اللجنة الدائمة على علم بنتيجة هذه المشاورات؛

(ح) تحث المفوضية على مواصلة جهودها الرامية إلى ضمان قيام جميع الشركاء المنفذين بتقديم شهادات مراجعة الحسابات في الحدود الزمنية المقررة وكذلك، عند الاقتضاء، على مساعدة المنظمات غير الحكومية الوطنية، إما مباشرة أو بالاستعانة بالمنظات غير الحكومية الدولية، على الامتثال لهذا الطلب؛

(ط) تحيط علما بتعليقات اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية (A/AC.96/900/Add.3، الفقرات ٣٢ إلى ٤٢) بشأن الهيكل الجديد للميزانية المقترح من المفوضية، وترجو من المفوضية أن تعقد المزيد من المشاورات مع الدول الأعضاء بشأن القضايا التي أثارتها اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية، بما في ذلك مسألة الاحتياطي التشغيلي الوحيد، بغية إعداد نموذج أولي لميزانية موحدة كيما تستعرضه اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في الجزء الأول من عام ١٩٩٩؛

(ي) تلاحظ أن المفوضية ستأخذ اعتبارا من ميزانية عام ٢٠٠٠ بتعاريف جديدة بشأن "دعم البرامج"، و"التنظيم والإدارة"، و"البرنامج" على النحو الوارد في الوثيقة EC/48/SC/CRP.43 وهي تعاريف ستكون

متسقة مع التعاريف المستخدمة في منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان؛

(ك) تحث الدول الأعضاء، في ضوء الاحتياجات الواسعة التي يتعين على مكتب المفوضة السامية أن تلبيها، على الاستجابة بسخاء وبروح من التضامن، وبشكل مناسب من حيث التوقيت، للنداءات الموجهة من المفوضة السامية من أجل توفير الموارد.

المسائل البرنامجية

(ل) تحث المفوضة السامية على كفالة إجراء متابعة أكثر استمرارية وشمولاً للتقييم الذي أُجري في عام ١٩٩٧ للجهود التي تبذلها المفوضية من أجل الأطفال والمراهقين ولدراسة "ماشيل" عن طريق إدماج المبادرات التي تتخذ في هذا الشأن في التيار الرئيسي للنشاط وترجو موافاتها بتقرير مرحلي أثناء الدورة الخمسين للجنة التنفيذية؛

(م) ترحب بالاستراتيجيات التي تقترحها المفوضية (EC/48/SC/CRP.39) لتلبية احتياجات اللاجئين المسنين وللإستفادة من إسهامهم المحتمل في مجتمعاتهم، وبالمبادرات المقترحة لتسليط الضوء على حالة اللاجئين المسنين أثناء السنة الدولية للمسنين، وترجو تقديم تقرير عن هذه الاستراتيجيات والمبادرات أثناء الدورة الخمسين للجنة التنفيذية؛

(ن) تعرب عن تقديرها للعمل الذي يجري حالياً في المفوضية في مجال عودة اللاجئين إلى الوطن وإعادة اندماجهم، على النحو المعرب عنه في "الإطار التشغيلي للمفوضية المتعلق بأنشطة العودة إلى الوطن وإعادة الاندماج في حالات ما بعد انتهاء المنازعات"، وتطلب إلى المفوضة السامية أن تبلغ الدورة الخمسين اللجنة التنفيذية بالتقدم المحرز في عملية وضع هذا الإطار التشغيلي، ولا سيما بالتقدم المحرز في اشراك وكالات إنسانية وإنمائية أخرى، بما في ذلك منظمات غير حكومية، فضلاً عن المؤسسات المالية الدولية في هذا الشأن.

(س) تدعو الدول الأعضاء إلى كفالة اتباع نهج مترابط ومتكامل لإعادة الاندماج والتعمير في المجالس التنفيذية للمنظمات الانمائية، مع مراعاة الحاجة المحددة إلى تدعيم عملية إعادة اندماج المشردين العائدين.

جيم - استنتاج بشأن متابعة مؤتمر كومنولث الدول المستقلة

٢٤- إن اللجنة التنفيذية،

إذ تشير إلى برنامج العمل الذي اعتمده في أيار/مايو ١٩٩٦ المؤتمر الإقليمي لمعالجة مشاكل اللاجئين، والمشردين، والأشكال الأخرى للتشرد اللاإرادي، والعائدين في بلدان كومنولث الدول المستقلة والبلدان المجاورة ذات الصلة، وإلى استنتاجات اللجنة التنفيذية في دورتيها السابعة والأربعين والثامنة والأربعين.

(أ) تؤكد من جديد أهمية واستمرار صلاحية برنامج العمل الذي اعتمده مؤتمر كومنولث الدول المستقلة وعملية المتابعة الرامية إلى تعزيز تنفيذه وتشدد على ضرورة إعادة تنشيط الجهود المشتركة في هذا الشأن؛

(ب) ترحب بالتقدم المحرز في عدد من بلدان كومنولث الدول المستقلة في تنفيذ برنامج العمل في القطاعات الحكومية وغير الحكومية على السواء؛

(ج) تطلب إلى الحكومات في جميع بلدان كومنولث الدول المستقلة، التي تقع على عاتقها المسؤولية الأولى عن معالجة المشاكل الحادة الخاصة بتشرد السكان التي تواجهها، إلى تعزيز التزامها، من الناحيتين العملية والسياسية على السواء، بتنفيذ برنامج العمل بغية إحراز مزيد من التقدم المتناسق والبعيد المدى، خاصة في مجالات حقوق الإنسان، وحماية اللاجئين، والمشاكل المتعلقة بالشعوب المبعدة سابقاً؛

(د) ترحب بانضمام تركمانستان إلى الاتفاقية المتعلقة بوضع اللاجئين لعام ١٩٥١ وإلى بروتوكول هذه الاتفاقية لعام ١٩٦٧، وتدعو كومنولث الدول المستقلة إلى تكثيف جهوده بغية الانضمام إلى الصكوك الدولية ذات الصلة واعطاء المفعول التشريعي والإداري لهذه الصكوك؛

(هـ) تلاحظ أهمية الجهود المشتركة الرامية إلى التغلب على القيود التي تعرقل تنفيذ برنامج العمل عن طريق القيام، في جملة أمور، بتحقيق مستوى أعلى من الدعم السياسي، وإيجاد حلول سياسية دائمة للمنازعات، والأخذ بالمزيد من الديمقراطية، وبناء المجتمع المدني، وتنفيذ التشريعات تنفيذاً كاملاً، والتعاون الوافي على الصعيد الإقليمي أو الثنائي، وتعميق اشراك المؤسسات المالية الدولية والوكالات الانمائية، وإتاحة الموارد المالية؛

(و) تلاحظ مع القلق الحالة الأمنية الخطيرة في عدد من المناطق والتي أدت إلى ازهاق أرواح العاملين في المجال الإنساني واختطافهم والتي تعرقل تنفيذ البرامج الإنسانية، وتطلب إلى جميع بلدان كومنولث الدول المستقلة أن تكفل سلامة العاملين في المجال الإنساني؛

(ز) تلاحظ أن التحديات الخطيرة التي تواجهها بلدان المنطقة لا يمكن مواجهتها بموارد وخبرات تلك البلدان وحدها؛

(ح) ترحب بالدعم المقدم من دول أخرى لهذه العملية حتى الآن، بما في ذلك إعادة تأكيد هذا الدعم في اجتماع الفريق التوجيهي الذي عُقد في حزيران/يونيه ١٩٩٨، وتدعو الدول إلى مواصلة وتكثيف تعاونها ودعمها بروح من التضامن الدولي وتقاسم الأعباء لمساعدة بلدان كومنولث الدول المستقلة في تنفيذ برنامج العمل؛

(ط) تقدر الجهود التي تبذلها المفوضة السامية لشؤون اللاجئين، والمنظمة الدولية للهجرة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بغية دعم تنفيذ برنامج العمل وضمان متابعته وتعبئة الموارد اللازمة لذلك، وتدعوهم إلى تعزيز جهودهم وتعاونهم المتبادل؛

(ي) تحث المفوضة السامية على مواصلة إعلام الجمهور وكذلك على تعزيز العلاقات مع الفعاليات الدولية الرئيسية الأخرى مثل مجلس أوروبا، واللجنة الأوروبية، والمؤسسات الأخرى المعنية بحقوق الإنسان والمؤسسات الانمائية والمالية؛

(ك) تدعو المفوضة السامية إلى تنظيم مشاورات مع المشتركين في مؤتمر كومنولث الدول المستقلة من أجل جعل عملية المتابعة عملية أنشط وأكثر دينامية؛

(ل) ترحب بالتقدم المحرز في بناء المجتمع المدني، ولا سيما عن طريق تنمية القطاع غير الحكومي، وتنمية التعاون بين المنظمات غير الحكومية والحكومات في عدد من بلدان كومنولث الدول المستقلة، وتلاحظ في هذا الصدد العلاقة بين التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل والنجاح في تعزيز المجتمع المدني، وخاصة في مجال حقوق الإنسان؛

(م) تدعو حكومات بلدان كومنولث الدول المستقلة إلى زيادة تيسير تشكيل المنظمات غير الحكومية وعمل هذه المنظمات والقيام، إلى جانب المنظمات الدولية، بزيادة تعزيز تعاونها مع المنظمات غير الحكومية وزيادة إشراكها في عملية متابعة أعمال مؤتمر كومنولث الدول المستقلة؛

(ن) ترجو من المفوضة السامية أن تبقي اللجنة التنفيذية على علم بالتدابير المتخذة وبالتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل.

دال - مقرر بشأن برنامج عمل اللجنة الدائمة في عام ١٩٩٩

٢٥- إن اللجنة التنفيذية،

وقد استعرضت المسائل المعروضة عليها في دورتها التاسعة والأربعين، بما فيها الموضوع السنوي المتعلق بالتضامن الدولي وتقاسم العبء من كافة جوانبه: المسؤوليات الوطنية والإقليمية والدولية المتعلقة باللاجئين، **والتقرير المتعلق بأعمال اللجنة الدائمة** (A/AC.96/910)، وإذ تضع في الاعتبار مقررات واستنتاجات دورتها التاسعة والأربعين،

(أ) تقرر اعتماد الإطار التالي لبرنامج العمل للجنتها الدائمة في عام ١٩٩٩، وترجو من المفوضية أن تدرج في وثائقها بشأن كل بند التوصيات المناسبة الخاصة بمراجعة الحسابات وتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية فضلا عن الخطوات التي اتُخذت لتنفيذ تلك التوصيات وما يتصل بذلك من مقررات واستنتاجات اللجنة التنفيذية؛

الحماية الدولية

- مذكرة بشأن الحماية الدولية

قضايا الحماية/قضايا السياسة البرنامجية

مسائل البرامج والتمويل

- استعراض البرامج العامة والخاصة حسب كل منطقة

- معلومات مستجدة عن البرامج والتمويل، بما في ذلك استعراضات لاستخدام صندوق الطوارئ، واحتياطي البرامج، وصندوق العودة الطوعية إلى الوطن

مسائل الادارة والمالية والموارد البشرية

مسائل المراقبة

مسائل التنسيق

مسائل الإدارة

- اختيار الموضوع السنوي للدورة الخمسين.

(ب) تأذن للجنة الدائمة بإضافة وحذف بنود، حسبما يكون مناسباً، إلى ومن برنامج عملها لما بين الدورات؛

(ج) تقرر الدعوة إلى ثلاثة اجتماعات للجنة الدائمة في عام ١٩٩٩، تُعقد في شباط/فبراير، وحزيران/يونيه، وقبل انعقاد الدورة العامة الخمسين للجنة التنفيذية؛

(د) تطلب إلى الدول الأعضاء أن تستعرض، في اجتماع التخطيط المقرر عقده في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، مقترحات لإدراجها في برنامج العمل لعام ١٩٩٩، على أن توضع في الاعتبار الرغبة في جدولة البنود على فترة سنتين أو على فترات أطول، بغية عرض برنامج عملها المتفق عليه على أول اجتماع للجنة الدائمة في عام ١٩٩٩ لاعتماده رسميا؛

(هـ) تدعو اللجنة الدائمة إلى أن تقدم تقريراً عن أعمالها إلى الدورة الخمسين للجنة التنفيذية.

هاء - مقرر بشأن الاشتراك بصفة مراقب في الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩

٢٦- إن اللجنة التنفيذية،

(أ) توافق على الطلبات المقدمة من وفود الحكومات التالية المتمتعة بمركز مراقب للاشتراك في اجتماعات اللجنة الدائمة في الفترة من تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٨ إلى تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩:

إكوادور، أوروغواي، أوكرانيا، البرتغال، بيرو، الجمهورية التشيكية، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، زامبيا، زمبابوي، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، سوازيلند، شيلي، غواتيمالا، قبرص، كرواتيا، كوبا، كينيا، لكسمبرغ، مصر، ميانمار، نيوزيلندا، اليمن.

(ب) تأذن للجنة الدائمة بأن تبت في أي طلبات اضافية تقدمها وفود حكومات تتمتع بمركز مراقب للاشتراك في اجتماعاتها خلال الفترة المذكورة أعلاه؛

(ج) توافق على القائمة التالية بأسماء المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الدولية التي ستدعوها المفوضة السامية إلى الاشتراك بصفة مراقب في الاجتماعات ذات الصلة لهيئاتها الفرعية في الفترة من تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٨ إلى تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٩:

الوكالات المتخصصة والإدارات والصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة واللجنة الأوروبية، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، ونظام مالطة السيادي، والأمانة التنفيذية لكومنولث الدول المستقلة، وجامعة الدول العربية، ومنظمة الوحدة الأفريقية، ومجلس أوروبا، والمنظمة الدولية للهجرة.

(د) تذكّر بمقرر اللجنة الدائمة الذي يدعو المنظمات غير الحكومية المسجلة في الدورة الثامنة والأربعين للجنة التنفيذية إلى حضور اجتماعات اللجنة الدائمة في ١٩٩٨/١٩٩٧ بصفة مراقبين، بناء على طلب مكتوب تقدمه كل منظمة غير حكومية معنية، وترجو من اللجنة الدائمة في أول اجتماع لها في عام ١٩٩٩ أن تقوم باستعراض في هذه الترتيبات.

واو - مقرر بشأن جدول الأعمال المؤقت للدورة الخمسين

٢٧- إن اللجنة التنفيذية،

(أ) تقرر اعتماد جدول الأعمال المؤقت التالي لدورتها الخمسين:

١- افتتاح الدورة

٢- انتخاب أعضاء المكتب

٣- إقرار جدول الأعمال والمسائل التنظيمية الأخرى

٤- الموضوع السنوي

٥- التقارير المتعلقة بأعمال اللجنة الدائمة بشأن:

'١' الحماية الدولية

'٢' المسائل البرنامجية والادارية والمالية

٦- النظر في الميزانيات البرنامجية واعتمادها

٧- التقارير المتعلقة بمراقبة البرامج

٨- اجتماعات اللجنة الدائمة في عام ٢٠٠٠

٩- النظر في جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية والخمسين للجنة التنفيذية

١٠- أي مسائل أخرى

١١- اعتماد مشروع تقرير الدورة الخمسين للجنة التنفيذية

١٢- اختتام الدورة.

زاي - مقرر بشأن أمن الموظفين

٢٨- إن اللجنة التنفيذية،

إذ تدرك انعدام الأمن المتزايد الذي يتعين على العاملين في المجال الإنساني أن يؤدوا عملهم في ظله،

وإذ يساورها القلق إزاء استمرار احتجاز رئيس مكتب المفوضية في شمال القوقاز، السيد فينسنت كوشيتيل،

(أ) تدعو جميع الذين قد يكون في وسعهم تيسير إخلاء سبيله فورا إلى بذل قصارى جهودهم لتحقيق هذه الغاية.

المرفق الأول

المقررات التي اعتمدتها اللجنة الدائمة في عام ١٩٩٨

قامت اللجنة الدائمة في عام ١٩٩٨، وفقا للسلطة التي عهدت اليها بها اللجنة التنفيذية، باعتماد عدد من المقررات بشأن مسائل ترد في برنامج عملها. ونصوص هذه المقررات مرفقة بتقارير الاجتماعات المختلفة للجنة الدائمة كما يلي:

A/AC.96/896: **تقرير الاجتماع العاشر للجنة الدائمة (٢-٣ شباط/فبراير ١٩٩٨)**

- **مقرر بشأن إسقاطات البرامج والتمويل.**

A/AC.96/897: **تقرير الاجتماع الحادي عشر للجنة الدائمة (٢٨-٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٨)**

- **مقرر بشأن التكاليف الثابتة للشركاء من المنظمات غير الحكومية الدولية**

A/AC.96/905: **تقرير الاجتماع الثاني عشر للجنة الدائمة (٢٣-٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٨)**

- **مقرر بشأن الإسقاطات المتعلقة بالبرامج والتمويل**

- **مقرر بشأن الموضوع السنوي للدورة التاسعة والأربعين للجنة التنفيذية**

المرفق الثاني

البيان الافتتاحي الذي أدلت به مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في الدورة التاسعة والأربعين للجنة التنفيذية لبرنامج المفوضة السامية

(الاثنين، ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨)

السيد الرئيس، أصحاب السعادة، حضرات المندوبين الموقرين، حضرة الرئيس سومناروجا، أيها السيدات والسادة،

اسمحوا لي أن أرحب بكم في الدورة التاسعة والأربعين لهذه اللجنة التنفيذية. وأود أن أهنئ أعضاء المكتب الجدد، وبخاصة السفير رودريغيز ثيدينيو، على انتخابهم. إن بلدكم، فنزويلا، يا سعادة السفير تمثل منطقة شهدت، بعد أن واجهت العديد من المشاكل المتعلقة باللاجئين، تنفيذ بعض الحلول الأكثر تبصرا وشمولا لأزمات التشريد. وإنني لأشعر ببالغ الامتنان للرئيس المنتهية ولايته، سفير النرويج السيد سكويمو. فقد أبدى بحق طوال السنة الماضية قدرا غير عادي من براعة القيادة والدعم والالتزام. وستظل مساهمته المثالية في خدمة قضية اللاجئين ماثلة في الأذهان.

واسمحوا لي أن أرحب ترحيبا حاراً بالسيد كورنيليو سومناروجا، رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر، الذي تفضل بقبول دعوتي لمخاطبة اللجنة اليوم. وإنه ليسرني ويشرفني أن أجلس على المنصة مع قائد منظمة تحتل مقاصدها ومثلها مكانة مركزية في العمل الإنساني. ولئن كانت الولايات المسندة إلينا مختلفة، فإننا نواجه العديد من التحديات المشتركة. ففي الميدان، يعمل موظفو منظمتينا جنبا إلى جنب في التخفيف من محنة أولئك المقتلعين من ديارهم من جراء العنف. ولقد استفدت شخصيا، في العديد من الأوقات، من المشورة والدعم المتبصرين من قِبَل السيد سومناروجا. وإنني لا أجد أية طريقة أخرى أكثر إلهاما لنا للشروع في مناقشاتنا.

إنكم تعلمون أن الجمعية العامة للأمم المتحدة قد أقرت في ٢٩ أيلول/سبتمبر، بناء على توصية من الأمين العام، إعادة انتخابي مفوضة سامية لشؤون اللاجئين. وهذه الولاية الثالثة ستنتهي، بناء على طلبي، في ٣١ كانون الأول/ديسمبر من عام ٢٠٠٠ حين ستكون قد مضت على وجودي في هذا المنصب مدة عشر سنوات. ولذلك فإنني أود، إذ أفتتح هذه الدورة، أن أعرب عن صادق شكري لما حظيت به من ثقة من جميع الحكومات ومن الأمين العام السيد كوفي عنان. كما أود أن أتوجه بالشكر إلى جميع موظفي المفوضية، وأخص بالذكر نائب ومساعدي المفوضة السامية، على ما يبدونه من تفانٍ في العمل.

وإنني أؤكد لكم أنني لا أعتبر دعمكم لي من باب تحصيل الحاصل. بل إنني أدرك، أكثر من أي وقت مضى، التحدي الذي ينطوي عليه قبول مسؤولية حماية اللاجئين اليوم. كما أنني، إذ أنظر إلى العالم المحيط بنا، أرى العديد من الأسباب الجدية المثيرة للقلق: استمرار أو تجدد المنازعات في العديد من أنحاء أفريقيا، والأزمة الاجتماعية والاقتصادية في الاتحاد الروسي، وتباطؤ بعض عمليات السلام الرئيسية، والاضطراب المالي في آسيا. وهذه كلها ليست سوى بضعة أمثلة واضحة. ومن جهة ثانية، فإن دور الدولة قد أخذ يتأثر

تأثيراً شديداً من جراء عملية عولمة الاقتصادات، والتكنولوجيا والمعلومات. وهذا يؤثر بطبيعة الحال على المنظمات الدولية، بما فيها الأمم المتحدة، وبما في ذلك الطريقة التي تضطلع بها الحكومات، وكذلك مكتبي، بالمسؤوليات الملقاة على عاتقنا إزاء اللاجئين وغيرهم من الأشخاص المقتلعين من ديارهم قسراً.

السلام أكثر هشاشة، والحلول أكثر صعوبة

لقد حدثت أزمات تشريد خطيرة للناس منذ اجتماعنا الأخير. غير أن نمط هذه الأزمات يختلف عن نمط الكوارث الإنسانية التي حدثت في مطلع التسعينات: فنحن نواجه الآن حالات طوارئ متفرقة، وهي أصغر حجما وبالتالي فهي لا تبرز على المستوى الدولي إلا بقدر محدود. وقد تعين على المفوضية أن تعزّز وجودها الميداني في أوقات عديدة عن طريق إيفاد ما يصل إلى مائة موظف في بعثات للتصدي لحالات الطوارئ. ورغم أن حدوث تصاعد في اتجاه إعادة اللاجئين إلى أوطانهم قد جعلنا في السابق نأمل بأن المشاكل المتعلقة باللاجئين ستقل حدة، فإن العدد الإجمالي للأشخاص الذين هم موضع اهتمام المفوضية لم ينخفض إلا بصورة طفيفة هذه السنة.

ومما لا شك فيه أن السبب الرئيسي لحالة الركود هذه يكمن في تزايد وتواتر المنازعات. وتترتب على ذلك نتيجتان رئيسيتان بالنسبة لعملنا أولاهما أن طغيان اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية على المفاوضات السياسية يؤدي إلى إبطاء بل حتى عرقلة الحلول لمشاكل اللاجئين؛ وثانيهما أنه إذا تم التوصل إلى تسويات سياسية بحيث يمكن للمشردين العودة إلى ديارهم طواعية، فإن هذه العودة كثيرا ما تكون في ظل حالة من "السلام الهش". واسمحوا لي أن أضرب لكم بعض الأمثلة.

ففي أفغانستان، تواصل الاقتتال الداخلي وتفاقم من جراء حدوث انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. وعلى الرغم من أن ما يزيد عن ٠٠٠ ٨٠ لاجئ أفغاني قرروا هذه السنة العودة إلى ديارهم من باكستان بالرغم من حالة عدم الاستقرار، فإن حالات العودة من إيران كانت بطيئة جدا، كما أن أنشطة إعادة الإدماج قد توقفت تقريبا. وفي جورجيا، اندلع النزاع الداخلي مرة أخرى في شهر أيار/مايو، واضطر نحو ٠٠٠ ٤٠ شخص إلى الفرار من منطقة جالي -- وقد كانت هذه، بالنسبة لمعظم هؤلاء الأشخاص، المرة الثانية التي يشرَّدون فيها، وتم نهب وحرق ٥٠٠ ١ منزل كان قد تم مؤخراً إصلاح العديد منها بأموال من المفوضية. وفي كمبوديا، أثرت أعمال العنف المتفرقة على عملية السلام التي تعطلت من جراء النزاع الذي نشب في السنة الماضية؛ ونتيجة لذلك، لا يزال هناك ٠٠٠ ٣٩ كمبودي في مخيمات اللاجئين في تايلند. ويجب ملاحظة أن تايلند تستضيف أيضا نحو ٠٠٠ ١٠٠ لاجئ من ميانمار على امتداد الحدود بين البلدين. وقد تم الآن تحديد مبادئ وطرائق تحسين وجود المفوضية في هذه المنطقة. وأود أن أشير أيضا إلى أنه لا يزال يتعذر إيجاد حل لمشكلة وجود نحو ٠٠٠ ٩٥ لاجئ من بوتان في نيبال، رغم أن هذه المشكلة ليست مرتبطة بنزاع جارٍ، ولكن هناك بعض الدلائل التي تشير إلى إمكانية إحراز تقدم بصدد هذه القضية في المستقبل القريب.

وفي أفريقيا، يتسم نمط المنازعات التي ظهرت مؤخرا بقدر أكبر من التعقيد. فهناك بعض العوامل التي أسهمت بصورة مباشرة في عرقلة إيجاد الحلول لمشاكل اللاجئين: أولا، ظهور اتجاه نحو تزايد ممارسة العنف ضد المدنيين، وهو اتجاه كانت عمليات القتل والتمثيل بالجثث على أيدي القوات المتمردة في سيراليون أشنع أمثلته المروعة؛ ثانيا، وجود عنصر إثني قوي في بعض المنازعات، ولا سيما في منطقة البحيرات العظمى؛ وثالثا، الطابع الإقليمي للحروب.

وفي غرب أفريقيا، أدت الأزمات في سيراليون وغينيا بيساو إلى إجبار مئات الآلاف من الناس على الفرار من ديارهم. وبينما يؤمل حل المشاكل المواجهة في غينيا بيساو، فإن وجود نحو نصف مليون لاجئ من سيراليون قد ألقى أعباء إضافية هائلة على تلك البلدان التي عملت بسخاء على إتاحة إمكانية اللجوء للاجئين على مدى سنوات طويلة رغم الموارد المحدودة لهذه البلدان. وهناك الآن ٠٠٠ ٣٥٠ لاجئ في غينيا وحدها. كما أن ليبيريا، وهي بلد عانى من الحرب على مدى سنوات طويلة، تستضيف نحو ٠٠٠ ٩٠ لاجئ من سيراليون.

أما المنطقة الحرجة الأخرى في هذه القارة فهي أفريقيا الوسطى. فمع تجدد النزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أصبحت حالة الحرب وتشريد الناس معقدة جدا في المنطقة، وأصبحت انعكاساتها واسعة إلى حد يجعلني أتردد في مجرد الإشارة إلى أزمة في "البحيرات العظمى" فحسب. فبين عام ١٩٩٣ وعام ١٩٩٦، كانت مشاكل التشريد تتمثل أساسا في حالات لجوء. وفي عامي ١٩٩٦ و١٩٩٧، كان التركيز على عمليات الإعادة إلى الوطن، ولا سيما فيما يتعلق باللاجئين الروانديين. ولا تزال حالات اللجوء مستمرة اليوم -- وتتمثل أكبر مجموعات اللاجئين في وجود ٠٠٠ ٢٦٠ لاجئ من بوروندي في تنزانيا التي تظل تمثل بلداً من بلدان اللجوء الرئيسية. ولكن هناك مزيجا متزايدا من تدفقات اللجوء وعمليات الإعادة إلى الوطن. ويمثل التشريد الداخلي على نطاق واسع خطرا كامنا، ولا سيما في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبالنظر إلى الطابع المعقد والمترابط لهذه المشاكل، فإن البحث عن حلول يجب أن يقوم على أساس إقليمي متين مع توفُّر المزيد من الدعم الدولي الحاسم. كما أنني أشعر بقلق بالغ من أنه إذا لم تتم معالجة المشاكل الإثنية ومشاكل الجنسية -- بل الأسوأ من ذلك، إذا سُمح للتوترات الإثنية بالاستمرار أو إذا تم تشجيعها -- فإن الناس قد يضطرون إلى الفرار مرة أخرى وبأعداد هائلة.

وينبغي لي أن أشير أيضا إلى أنغولا حيث تعرَّض تنفيذ اتفاقات السلم المعقودة في لوساكا لنكسات بالغة الخطورة، مما اضطر مكتبي لتعليق عمليات إعادة اللاجئين الأنغوليين إلى وطنهم من البلدان المجاورة. وقد حدث هذا في وقت كان فيه نحو نصف العدد الإجمالي للاجئين الذي يزيد عن ٠٠٠ ٣٠٠ لاجئ قد عادوا بالفعل، ولكن استئناف الأعمال القتالية في البلد أدى إلى تدفق جديد لنحو ٠٠٠ ٣٠ لاجئ أنغولي وإلى تشريد مئات الآلاف من الناس داخل البلد. وفي غضون بضعة أسابيع، تعيَّن على المفوضية التحول عن تنفيذ برنامج العودة إلى الوطن ومشاريع إعادة الدمج لتهتم بنشر أفرقة العاملين في حالات الطوارئ من أجل التصدي لمشاكل التدفقات الجديدة من اللاجئين.

وفي منطقة القرن الأفريقي، تدل العملية الناجحة لإعادة اللاجئين الإثيوبيين إلى وطنهم من السودان وكذلك إعادة اللاجئين الصوماليين إلى ديارهم من إثيوبيا على أنه يجري حلّ بعض مشاكل التشريد القائمة منذ أمد بعيد. ولذلك فستكون هناك نكسة أشد وطأة إذا واجهت هذا التقدم المحرز حالات جديدة من المنازعات والتشريد. وإنني أدعو الحكومات المعنية والمجتمع الدولي إلى بذل قصارى الجهود من أجل المحافظة على السلم في هذه المنطقة.

وفي جنوب السودان، لا يزال النزاع المستمر يعرقل إيجاد الحلول لمشاكل اللاجئين في إثيوبيا وأوغندا. كما أن إعادة اللاجئين الصحراويين إلى ديارهم تتوقف على النجاح في إنجاز عملية السلام الخاصة بالصحراء الغربية.

وليس هناك أي مكان آخر تتجلى فيه العلاقة المباشرة والوحشية بين النزاع والتشريد بمثل ما تتجلى في إقليم كوسوفو في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وقد عدت لتوي من جولة في المنطقة استغرقت مدة ستة أيام -- وهي الزيارة الثانية لي هذه السنة -- وقد تجولت فيها في مناطق شملت، بالإضافة إلى كوسوفو، بلغراد والجبل الأسود وألبانيا. وقد اجتمعت خلالها مع أهم القادة السياسيين على المستويات الوطنية والمحلية. وقد أوليت الأولوية لإجراء تقييم شخصي لحالة نحو ٠٠٠ ٤٥ شخص من المشردين في منطقة الجبل الأسود، ونحو ٠٠٠ ٢٠ لاجئ في ألبانيا، وبصفة خاصة حالة ما يقدَّر بنحو ٠٠٠ ٢٠٠ من المشردين في إقليم كوسوفو نفسه. وفي حين أن نمط عمليات التشريد ليس واضحا دائما، بل إنه يتغير من يوم إلى يوم، فإن الأسباب واضحة على نحو محزن: فبينما توجد -- بالفعل -- تقارير تتحدث عن وقوع انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان من قِبَل جيش تحرير كوسوفو، فإن السبب الرئيسي الذي يدفع المدنيين إلى الفرار يتمثل في الاستخدام المفرط للقوة من قِبَل وحدات الأمن الحكومية بهدف ترويع وإخضاع المدنيين. وقد أثرت هذه النقاط في اجتماعي مع رئيس جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، السيد ميلوسيفيتش، بحثه على وقف ممارسة العنف والتدمير، وشدَّدت على أهمية تعزيز تدابير بناء الثقة. وقد قمنا، من جانبنا، بتعزيز قدرتنا التشغيلية إلى حد بعيد من أجل الاضطلاع بالجهد الإنساني على نحو فعال. غير أن مشكلة كوسوفو مشكلة سياسية تترتب عليها عواقب إنسانية مدمِّرة. وفي حين أن الزملاء في الميدان يتفانون في بذل الجهود الرامية إلى حماية الأرواح، يجب علينا أن نصرّ على ضرورة التوصل فوراً إلى حل سياسي عادل ودائم قبل فوات الأوان.

إن البلدان الأوروبية تشعر بقلق مشروع إزاء إمكانية أن تظل أزمة كوسوفو، إذا تركت دون حل، تجبر المدنيين على الفرار إلى البلدان المجاورة بل وإلى أوروبا الغربية. وهذا يشكل بطبيعة الحال سببا آخر يستدعي تكثيف الجهود من أجل إيجاد حل سياسي لهذا النزاع. إلا أنه ما دامت أعمال العنف والقمع مستمرة في كوسوفو، فإنني أناشد الحكومات -- في المنطقة وفي سائر أنحاء أوروبا -- أن تعتمد موقفاً منفتحاً إزاء ملتمسي اللجوء من هذه المنطقة.

إن الزيادة في عدد المنازعات لا تسبب المزيد من التشريد فحسب، بل إنها تفضي أيضا إلى زيادة تعقيد مشكلة التشريد. ففي كوسوفو، مثلا، ليس من المهم تصنيف أولئك الأشخاص الذين يفرون من ديارهم كلاجئين، أو مشردين داخليا، أو في مجموعات أخرى، ذلك لأن جميع الفارين يحاولون الوصول إلى أقرب منطقة آمنة، بصرف النظر عن المركز الذي سيحصلون عليه. وفي هذه الحالة وغيرها من الحالات، سنظل نتبع نهجا شاملا إزاء مختلف فئات المشردين، وهو نهج يرتبط ارتباطا وثيقا بالجهود الرامية إلى تسوية النزاع. وفي هذا الصدد، أود أن أضم صوتي إلى صوت ممثل الأمين العام المعني بالمشردين داخليا، السيد فرانسيس دنغ، في الدعوة إلى زيادة الاهتمام والدعم الدوليين فيما يتعلق بحالة المشردين داخليا. ونحن، من جانبنا، سنواصل التدخل لصالح هؤلاء الناس عندما يطلب منا ذلك وحيثما نكون مفوضين بأن نفعل ذلك، وبصفة خاصة حيثما يمكن لحالة هؤلاء الأشخاص أن تفضي إلى مزيد من تدفقات اللاجئين -- كما في كولومبيا مثلا -- بشرط احترام حق جميع الناس في التماس اللجوء، وكذلك بشرط أن يكون بمقدورنا، من خلال عملنا، أن نيسِّر عملية البحث عن حلول لمشاكل جميع أولئك المشردين قسراً.

ولقد سبق لي أن قلت إن ممارسة العنف البدني والنفسي ضد المدنيين آخذة في التزايد في العديد من الأماكن المنكوبة بالمنازعات. ومن الأمثلة على ذلك الحالة في كوسوفو وسيراليون. وينبغي لي أن أضيف -- وهو أمر محزن -- أن اللاجئين والعائدين من النساء والأطفال هم في مقدمة الفئات الأشد تأثرا

بهذه النزاعات. وستظل المفوضية تولي اهتماما خاصا لاحتياجات هذه الفئات، مع التركيز القوي على مشاكل حمايتهم، وبخاصة في حالات النزاع وما بعد النزاع.

ضمان الحماية والتماس الحلول من خلال التضامن العالمي

إن الزيادة في عدد المنازعات تدل على أن المحافظة على السلام العالمي قد أصبحت مهمة أكثر تعقيدا. وتترتب على ذلك عواقب خطيرة بالنسبة للعمل الإنساني. فكم من مرة قلنا وسمعنا أن العمل الإنساني لا يمكن أن يكون بديلا عن الحلول السياسية؟ ومع ذلك فإن العاملين في المجال الإنساني لا يزالون وحدهم في الميدان في العديد من الحالات. ويبدو أن هناك تراجعا في الاهتمام السياسي بحل بعض الأزمات. فهل يدل ذلك على تراجع الاحساس بالالتزام الدولي من جانب الدول والمجتمعات اليوم؟

لقد اختارت اللجنة التنفيذية أن تناقش الكيفية التي يؤدي بها التعاون الدولي إلى تقاسم "أعباء" التشريد فيما بين الدول. ومما لا شك فيه أن الجانب الأهم لتقاسم الأعباء يتمثل في تقاسم المسؤوليات تجاه الأشخاص المقتلعين من ديارهم. وتنص ديباجة اتفاقية عام ١٩٥١ على أن "... إيجاد حل مرضٍ لمشكلة تعترف الأمم المتحدة بنطاقها وطابعها الدوليين ... لا يمكن أن يتحقق بدون التعاون الدولي". فاسمحوا لي إذاً أن أقترح أن نستكشف معاً السبل والوسائل الكفيلة بمعالجة وحل مشاكل التشريد القسري من خلال توثيق التعاون الدولي. فمشكلة اللاجئين مشكلة عالمية. ولكن ما هو البعد الذي ستكتسبه هذه المشكلة في عالم سرعان ما ستؤدي فيه عملية "العولمة" إلى إعطاء معنى مختلف تماما لتلك السمات الرئيسية لحركات اللجوء التقليدية والمسافات والحدود؟ أفلا ينبغي لنا أن نهيئ أنفسنا وأن نواجه نزعات الانطواء عن طريق صياغة برنامج تضامن عالمي بالنسبة للألفية القادمة؟

والأهم من كل ذلك أنه يجب علينا أن نعيد التأكيد بوضوح على أن التعاون الدولي من أجل حل مشاكل اللاجئين يجب أن يقوم بشكل متين على أساس مبادئ الحماية. وكثيرا ما نسمع أن نظام حماية اللاجئين قد عفا عليه الزمن. إلا أنني، على النقيض من ذلك، أعتقد أن هذا النظام لا يزال يثبت قدرته -- مع بعض الاستثناءات -- على كفالة حصول اللاجئين على اللجوء وتحديد الحلول لمشاكلهم.

ويظل اللجوء يمثل حجر الزاوية في مجال حماية اللاجئين. وإنني أشعر بقلق بالغ لأن الحكومات في المجتمعات الصناعية -- وكذلك، وبصورة متزايدة، في البلدان النامية -- تعتمد سياسات أكثر تقييدا للجوء، وتطبق تفسيراً أضيق لقانون اللجوء. فقد تحول محور تركيز التشريع المتعلق باللجوء بعيدا عن الحماية لينصب على المراقبة. والواقع أن الأشخاص الفارين من العنف والاضطهاد كثيرا ما يختلطون بغيرهم من الأشخاص الذين يلتمسون الفرص الاقتصادية. والناس في بعض الأحيان يفرون لكلا السببين. كما أن الدول تشدد الرقابة على الحدود في إطار جهد مشروع تماماً للتصدي للإرهاب وغيره من المخاطر التي تتهدد الأمن. والمتاجرون بالناس لا يميزون بين الأشخاص الذين لديهم مخاوف مشروعة من الاضطهاد وأولئك الذين يبحثون عن فرص العمل أو أولئك الذين تحركهم دوافع إجرامية. وفي بعض البلدان، كان لعدم القدرة على فصل اللاجئين عن غيرهم ممن لا يستحقون الحماية عواقب مأساوية نعرفها. إلا أن التدفقات المختلفة لا تبرر الخلط المنتظم، والمتعمد أحيانا، بين اللاجئين وغيرهم. فالمهاجرون الذين يبحثون عن العمل لا ينبغي أن يظهروا بمظهر ملتمسي اللجوء. كما ينبغي ألا يصوَّر للرأي العام أن ملتمسي اللجوء هم مجرد أشخاص يسعون إلى الحصول على تراخيص العمل أو أنهم، وهذا هو الأسوأ، فارون من العدالة لا من الاضطهاد. فغالبا

ما يكون اللجوء هو الأداة الوحيدة المتبقية للمجتمع الدولي لينقذ أرواحاً معرضةً للخطر. فدعونا نستعيد الثقة بهذه الأداة الهامة للحماية.

وعلى الطرف الآخر من سلسلة الحماية، تشكّل عملية إعادة توطين اللاجئين تعبيرا ملموسا عن التعاون الدولي. وهذا هو السبب الذي يجعلني أشعر بالقلق إزاء التصريحات الصادرة عن بعض البلدان بأن أية زيادة في عدد ملتمسي اللجوء عند حدودها يمكن أن تعني تخفيضاً في حصص إعادة التوطين. وإنني من جهة ثانية أشعر بالامتنان لتلك الحكومات التي لا تزال تتيح فرصاً لإعادة التوطين، وأود أن أخص بالذكر مبادرة الولايات المتحدة -- التي لا تزال تمثل أكبر بلدان إعادة التوطين -- المتمثلة في زيادة الحصص للاجئين الأفارقة. كما يسرني إبلاغكم أن بمقدورنا الآن إعادة توطين اللاجئين في بلدان كان اللاجئون يفرون منها مثل جنوب أفريقيا وشيلي والأرجنتين. وهذه علامة مشجعة.

إن السياق الصعب الذي نعمل فيه يعني أنه يجب علينا أن نبدي قدرا كبيرا من النشاط والقدرة على الابتكار في حفز التعاون الدولي من أجل إيجاد حلول دائمة وشاملة لمشاكل اللاجئين. ولقد واصلنا بطبيعة الحال، كما فعلنا في السنوات السابقة، تعزيز التعاون من خلال عمليات إقليمية من قبيل مؤتمر كومنولث الدول المستقلة، ومشاورات منطقة آسيا والمحيط الهادئ، والمشاورات المتعلقة بآسيا الوسطى وجنوب غرب آسيا والشرق الأوسط. غير أننا اتخذنا، في الأشهر القليلة الماضية، عدة مبادرات جديدة، وبخاصة في ثلاثة مجالات: الحماية، والأمن، وإعادة إدماج العائدين.

أولا، وفيما يتعلق بطائفة واسعة من قضايا الحماية، بذلنا جهودا بهدف الوصول وتعزيز الحوار مع أعضاء هذه اللجنة. وهذه عملية مستمرة نحصل من خلالها على آراء قيّمة، وإن تكن متفاوتة، من الدول المهتمة بالأمر. وإن "مشروع الوصول من أجل الحماية" يتيح لنا فرصة لتبادل الآراء مع الحكومات بشأن مبادئ الحماية، ويمثل مصدر إلهام لنا فيما يتعلق بكيفية تنشيط جهود الحماية الدولية وجعلها أكثر فعالية في السياق الجيوسياسي الراهن.

ثانيا، وفي أعقاب التجارب المأساوية التي انطوت عليها أزمة البحيرات العظمى، أبلغتكم في السنة الماضية أننا سنناقش مع الحكومات أفضل السبل الكفيلة بتعزيز حماية اللاجئين في تلك المنطقة، آخذين في اعتبارنا بالكامل المصالح الأمنية للدول. وعقب اجتماع اللجنة التنفيذية مباشرة، شرعنا في عملية مشاورات مع الحكومات في أفريقيا الوسطى. وفي شباط/فبراير، سافرت إلى تسعة بلدان في المنطقة لمدة ثلاثة أسابيع واجتمعت مع قادتها. وقد تتوجت هذه العملية، في أيار/مايو، باجتماع مع ثماني حكومات استضافه في كمبالا الرئيس الأوغندي السيد موسيفيني وتم تنظيمه من قِبَل منظمة الوحدة الأفريقية والمفوضية. وقد أعادت المجموعة التأكيد بقوة على تأييدها لمبادئ حماية اللاجئين المجسدة في اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية، وطلبت إلى هذه المنظمة والمفوضية مواصلة العمل فيما يتعلق بثلاث قضايا عامة: انعدام الأمن في حالات التشرد؛ والدور الحيوي لعملية إعادة دمج اللاجئين كمساهمة في عملية إعادة التعمير التالية لانتهاء المنازعات؛ وأهمية مساعدة المجتمعات المحلية على المستوى الوطني في استضافة اللاجئين. كما أن الأعمال التي أنجزت قبل وأثناء اجتماع كمبالا، وما توصّل إليه من استنتاجات هامة، لم تظل معزولة عن سائر الجهود الموازية والأعم المبذولة فيما يتعلق بقضايا الأمن. واستجابة لتوصية يتضمنها تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بشأن أفريقيا، تقوم المفوضية بالتعاون الوثيق مع إدارة عمليات حفظ السلم التابعة للأمم

المتحدة فيما يتعلق بالمقترحات الرامية إلى وضع ترتيبات دولية احتياطية مختلفة لمعالجة حالات اللجوء غير الآمن، دون الاعتماد بالضرورة على قوات حفظ السلم التقليدية المتعددة الجنسيات.

ثالثا، لقد دأبنا على العمل بنشاط من أجل تعزيز التعاون الدولي في مجال إعادة دمج اللاجئين بعد العودة الطوعية إلى الوطن، وبخاصة في الحالات التالية لانتهاء المنازعات. وقد كان هذا هو الهدف الرئيسي للاستراتيجية الإقليمية الخاصة بالعودة المستدامة للمشردين من جراء النزاع في يوغوسلافيا السابقة، وهي الاستراتيجية التي كنا قد وضعناها في وقت سابق من هذه السنة. وعلى الرغم من أن الاهتمام قد انصب مؤخرا على إقليم كوسوفو، فلا ينبغي لنا أن ننسى أن هناك ١,٨ مليون شخص لا يزالون مشردين في أنحاء أخرى من يوغوسلافيا السابقة. ففي كل من البوسنة والهرسك وكرواتيا، تظل عودة الأقليات تمثّل المشكلة الرئيسية. ففي البوسنة والهرسك، لا تزال أعداد هؤلاء العائدين أدنى من المستوى المتوقع، وإن كانت تقديراتنا تشير الآن إلى أن نحو ٠٠٠ ٢٠ شخص من أفراد الأقليات قد عادوا منذ كانون الثاني/يناير. وأود أن أكرر هنا ما قلته في حزيران/يونيه للفريق العامل المعني بالقضايا الإنسانية والذي أقرّ هذه الاستراتيجية: إن مواقف الأشخاص المسؤولين عن التشريد في هذه المنطقة لا تزال قائمة وهي تحول دون عودة أعداد أكبر. ولكننا ملتزمون مع ذلك بالعمل مع جميع المسؤولين المنتخبين من أجل إعمال الحق في العودة. كما أننا نواصل التعاون الوثيق مع مكتب الممثل السامي وغيره من الوكالات. وفي كرواتيا، من جهة ثانية، وفي أعقاب إقرار البرلمان في حزيران/يونيه للتشريع المتعلق ببرنامج العودة، زاد عدد العائدين من صرب كرواتيا إلى ٠٠٠ ٣ شخص خلال شهرين، بالإضافة إلى ٠٠٠ ٤ شخص آخرين ممن تمت الموافقة بالفعل على إعادتهم إلى الوطن. وللمرة الأولى منذ انتهاء الأعمال القتالية، أصبحت عودة الأقليات في إطار التشريعات حقيقة قائمة رغم أن معظم هذه الحالات لا تزال من فئة ما يسمى بالحالات "الصعبة". فهي لا تزال تتطلب إجراءات سياسية لمعالجة احتياجات إعادة التعمير ورد الممتلكات.

وعلى الرغم من جميع المشاكل، يوجد في يوغوسلافيا السابقة اتفاق سلام شامل يحاول توفير إطار لإعادة التعمير شامل للجميع لأغراض التعاون الدولي. والواقع أن عودة اللاجئين وإعادة إدماجهم تشكلان جانبا رئيسيا من جوانب اتفاق دايتون. وفي مناطق أخرى، لا يمكن لعملية الإعادة إلى الوطن أن تستفيد من مثل هذا الإطار. ومع ذلك، فقد حدثت تطورات إيجابية. ومن ذلك مثلا أن نحو ٠٠٠ ٦٥ لاجئ من أقلية الشاكما قد عادوا طواعية من الهند إلى بنغلاديش في إطار ترتيب ثنائي بين البلدين. ويجري حل مشكلة اللاجئين الغواتيماليين عن طريق الجمع بين عملية الإدماج المحلي في المكسيك والعودة الطوعية إلى الوطن بنجاح. وفي أفريقيا، أنجزت عملية إعادة اللاجئين إلى ديارهم في مالي والنيجر. وقد عاد نحو ٠٠٠ ٢٠٠ لاجئ ليبيري بالفعل إلى بلدهم منذ كانون الأول/ديسمبر الماضي، وذلك إما بصورة تلقائية أو بمساعدة من المفوضية. وفي سيراليون وغينيا بيساو، وبفضل قيادة الاتحاد الاقتصادي لدول غرب أفريقيا، تم وقف المنازعات إلى حد بعيد. وإذا ما ساد السلم في هذين البلدين، ستشكل عملية العودة إلى الوطن وإعادة إدماج اللاجئين وغيرهم من الأشخاص المقتلعين من ديارهم العناصر الرئيسية لعملية بناء السلم في المنطقة بأكملها. ويجب أن نغتنم هذه الفرصة لتزويد هذه البلدان بالدعم الضروري. ويجب أن نشرع في التخطيط لعمليات العودة وإعادة الادماج في وقت مبكر لكي نضمن أن عودة المشردين، عندما يصبح السلم حقيقة واقعة، لن تؤدي إلى زيادة هشاشته بل إلى توطيده.

ولقد واجهت المفوضية، في سياق عملها في الحالات التالية مباشرة لانتهاء المنازعات، صعوبات جدية. وتشكّل حالتا رواندا وليبيريا مثالين على حركات العودة الواسعة النطاق إلى أوضاع من السلم الهشّ

الذي يتعين تعزيزه من خلال التعاون الدولي الفعال. إلا أن عدم كفاية الدعم لمشاريع إعادة إدماج العائدين، في كلا البلدين، قد أجبرنا على إجراء تخفيض هائل في برامجنا. وأود أن أذكر هنا بأن هذه اللجنة التنفيذية قد أقرت الأنشطة الرامية إلى دعم العائدين وإعادة إدماجهم وذلك كجانب أساسي من جوانب مسؤوليتنا عن عودة اللاجئين -- وهي جزء لا يتجزأ من ولاية المفوضية.

وعلاوة على ذلك فإن انسحابنا، في الحالات التي ذكرتها، لم تقابله زيادة موازية في الأنشطة الإنمائية. ذلك لأن حالات السلم الهشّ تثبّط تخصيص الموارد اللازمة لدعم عمليات الإدماج وتحقيق الوفاق وتوسّع الفجوة بين المساعدة الإنسانية والمساعدة الإنمائية، وتسفر عن إخفاق في تهيئة بيئة مؤاتية لإعادة إدماج العائدين وتأمين التعايش السلمي بين المجتمعات المحلية المقسمة. وما برحنا نعمل بنشاط على إشراك الحكومات، وسائر هيئات الأمم المتحدة -- ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي -- والبنك الدولي في إجراء مناقشات أكثر تحديدا بشأن هذه القضية الهامة المتمثلة في تقسيم العمل وتعبئة الموارد بغية استكشاف كيفية سدّ الفجوات القائمة.

ولا يسعني أن أختتم هذه الملاحظات حول التعاون الدولي وحماية اللاجئين دون أن أشير إلى أهمية الاضطلاع بهذا العمل على أساس الشراكة مع جهات أخرى. وفي هذا الصدد، أود بصفة خاصة أن أشاطركم ما أشعر به من تقدير قوي للعمل الذي يضطلع به منسّق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية، السيد سيرجيو فييرا دي ميللو. فقد كانت جهوده مفيدة في إبقاء القضايا الإنسانية على جدول الأعمال السياسي الدولي. ولا يمكنني أن أنوّه هنا بجهود كافة الجهات الأخرى ولكنني سأشير على الأقل إلى الوكالات التنفيذية التابعة للأمم المتحدة، وبخاصة منظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي، فضلا عن المنظمة الدولية للهجرة، واللجنة الدولية للصليب الأحمر. ونحن نشدّد على التعاون مع المنظمات الإقليمية: فبالإضافة إلى تلك المنظمات التي أشرت إليها، مثل منظمة الوحدة الأفريقية، أود أن أذكر الاتحاد الاقتصادي لدول غرب أفريقيا والمجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي. كما أود أن أشير تحديداً إلى الاتحاد الأوروبي الذي لا يزال يمثل أحد أقوى الجهات الداعمة لنا من خلال المفوضية الأوروبية ومكتب الشؤون الإنسانية التابع لها. واسمحوا لي بأن أضيف بأنني سأسافر بعد بضعة أيام إلى فيينا للتوقيع على مذكرة تفاهم مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

ويظل التعاون مع المنظمات غير الحكومية، وبخاصة في الميدان، أحد الجوانب الرئيسية لعملنا، فهذه المنظمات هي نافذتنا المطلة على المجتمع المدني وهي الصلة التي تربطنا به. ونحن في هذا الصدد نناقش عددا من المبادرات مع المنظمات غير الحكومية، وهي مبادرات سنحرص على إطلاعكم عليها باستمرار -- بما في ذلك إعادة إطلاق عملية الشراكة في العمل وبرنامج لتعزيز بناء القدرات لصالح المنظمات غير الحكومية الوطنية.

الموارد والإدارة

السيد الرئيس، أود الآن أن أشاطركم بعض الآراء بشأن الموارد اللازمة لتنفيذ برنامج العمل الواسع والمعقد هذا. وإنني لممنونة جداً للدعم المستمر الذي تقدمه الحكومات لمكتبي. وكون كل المساهمات تقريباً مساهمات طوعية يتطلب منا جهوداً كبيرة لجمع الأموال. وأعتقد أن ذلك مفيد ويحثنا على تحسين نوعية عملنا باستمرار ويساعد على تركيز انتباه العالم على مشاكل اللاجئين. ونظراً لطابع المساهمات الطوعي

فقد لا تقدّم هذه المساهمات دائماً بالقدر المرغوب وفي الوقت الذي نريده. وإنني أفهم قيود الحكومات، خاصة في الوقت الذي تخفض فيه الميزانيات ويقيد فيه الإنفاق العام - في بلدان كثيرة. وفي هذا السياق أفهم أيضاً طلبات الحكومات على زيادة تحسين المساءلة.

غير أن حالات انخفاض وتأخر المساهمات كانت أكثر هذا العام من حالاتهما في الماضي. وإذا لم يمول العجز الحالي للبرنامج العام بحلول نهاية هذا العام فسنضطر إلى زيادة تخفيض النفقات التنفيذية. وهناك أيضاً بعض البرامج الخاصة التي ما زالت تعاني من نقص حاد في التمويل أود أن أذكر من بينها البرامج الخاصة بكل من أفغانستان وسيراليون وليبيريا. وستكون الأموال المرحلة إلى العام المقبل قليلة جداً حسب اسقاطاتنا. وإذا أردنا أن ننفذ أنشطتنا بدون توقف خلال الربع الأول من عام ١٩٩٩ فإن من اللازم أن نحصل على دعم الجهات المانحة الآن.

وأود أن أوجه انتباهكم أيضا إلى جانبين أساسيين آخرين للتمويل. أولاً، المرونة. إنني أدرك كل الإدراك أن للحكومات أولوياتها في تخصيص الموارد. غير أن المرونة ضرورية لفعاليتنا. وعلى سبيل المثال تحسنت مؤخراً حالة تمويل العمليات في منطقة البحيرات الكبرى، بما في ذلك في رواندا، إلا أن التخصيص الصارم لبعض المساهمات يجعل استخدامها مقصوراً على بعض الأنشطة فقط بينما تظل أنشطة أخرى ممولة تمويلاً ناقصاً. وأود أن أطلب من كافة الجهات المانحة أن تأخذ هذا في الاعتبار وتقيم توازناً بين حاجتها إلى تخصيص المساهمات والأداء الفعال الذي تطلبه منا. ثانياً، إمكانية التنبؤ. تم خلال هذا العام التبرع بأموال، في بعض الحالات، لكن ذلك جاء متأخراً بحيث استلزم الأمر في هذه الأثناء تقليص الكثير من الأنشطة أو وقفها مؤقّتاً. وعند زيارة برامجنا الميدانية يشعر الزائر باليأس حقاً من جراء عدم إمكانية التنبؤ هذه. ولا يعرف الكثير من زملائي ومن شركائنا في التنفيذ ما إذا كانوا سيحصلون على الموارد لإنجاز عملهم في الأيام القليلة التالية -- حقاً.

وكان للتخفيضات في برامجنا أثر كبير على إدارة الموارد البشرية. وأجري مؤخراً استعراض للوظائف واحدة واحدة في كل من المقر والميدان. وبحلول ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ سنبلغ هدف ٤٣٦ ٤ وظيفة مما يمثل تخفيضاً لعدد الوظائف بألف وظيفة في أقل من عامين. وقد بذلنا كل الجهود الممكنة للقيام بهذه العملية بطريقة شفافة ولاتخاذ كافة التدابير المتاحة لخفض آثارها السلبية على الموظفين إلى أقصى حد. وما زال التوظيف الخارجي مجمداً، مما يعني، بالمناسبة، أن التحدي المتمثل في تحقيق عدل عام بين الجنسين فيما يخص موظفينا أصبح أكثر صعوبة. ومن جهة أخرى وصلنا إلى مستوى تمثيل للنساء يبلغ ٣٩ في المائة ونلتزم بتحقيق مزيد من التقدم، خاصة في الرتب العليا عن طريق توفير أكبر فرصة ممكنة للنهوض بالمرأة.

وما زلت أشعر بقلق بالغ إزاء مشاكل انعدام الأمن التي يعاني منها موظفو مكتبي وغيره من الوكالات الإنسانية الأخرى في الكثير من الأماكن. وتمثل حالة فنسنت كوشيتيل، رئيس مكتب المفوضية في فلاديكافكاز بالاتحاد الروسي، مثالاً مقلقاً للغاية. وقد اختطفه مجرمون في ٢٩ كانون الثاني/يناير وقضى الآن ثمانية أشهر قيد الاحتجاز -- ثمانية أشهر انتظرت خلالها زوجته وبناته، وكذلك زملاؤه وأصدقاؤه، عودته برباطة جأش، ولكن بدون جدوى. ومافتئنا نحاول بدون انقطاع تأمين الافراج عنه. وما زلنا بحاجة إلى مساعدة السلطات في الاتحاد الروسي -- المحلية منها والإقليمية والوطنية -- لوضع حد لمحنة فنسنت على وجه السرعة وبصورة ايجابية.

ويعمل في ما تعتبره الأمم المتحدة المقار الشديدة الخطر ٢١ في المائة من مجموع موظفي المفوضية الحاليين. وبالتشاور الوثيق مع منسق الأمم المتحدة لشؤون الأمن ووكالات الأمم المتحدة التنفيذية، طلبتُ إيلاء سلامة الموظفين مزيداً من الاهتمام في المناقشات بين الوكالات وحصلت على ذلك. وقدمنا بعض الاقتراحات الملموسة -- مثلاً، بشأن التدابير اللازمة لحماية الموظفين الوطنيين -- وسألحّ في طلب تنفيذها في أقرب وقت ممكن. غير أنه لا يمكن معالجة مشاكل الأمن عن طريق التدابير الإدارية وحدها. فهي نتيجة للعزلة التي تجد فيها الوكالات الإنسانية نفسها في الحالات غير الآمنة. وإذا بقينا حاضرين ونشطين في مناطق النزاع أو في مناطق خطيرة أخرى -- وسنبقى بالتأكيد -- وجب علينا معالجة هذه المشكلة في السياق الأوسع للدعم السياسي للعمل الإنساني. لهذا السبب قدمنا مساهمة كبيرة في تقرير الأمين العام إلى مجلس الأمن بشأن حماية المساعدة الإنسانية؛ وكنا في مقدمة من طلب إدراج الجرائم المرتكبة ضد موظفي المساعدة الإنسانية ضمن الجرائم التي ستنظر فيها المحكمة الجنائية الدولية المنشأة حديثاً.

وفيما يخص حالة عملية إدارة التغيير، قدمت المفوضية إلى اللجنة الدائمة في شباط/فبراير تقريراً عن تنفيذ مشروع "دلفي"، يبين أن أكثر من نصف الأنشطة نُفّذ بالفعل وأن هناك أنشطة أخرى كثيرة حققت تقدماً كبيراً. ومن بين الأنشطة ذات الأولوية التي تعزز الإجراءات الرئيسية المتبقية أود أن أخص بالذكر زيادة تطوير نظام إدارة العمليات. وهذه أداة ستمكننا عما قريب من تخطيط وميزنة وتنفيذ ورصد وتقييم كافة المشاريع بصورة أشمل وأرشد من أي وقت مضى؛ وستساعدنا أيضاً على تحسين رصد المشاريع التي تنفذها المنظمات الشريكة. ولدعم ذلك شرعنا في تنفيذ مشروع معقد وبعيد المدى لاستبدال نظمنا الحالية لتكنولوجيا المعلومات. وفي إطار التغيير تجدر الاشارة أيضاً إلى تنفيذ نظام إدارة التطور الوظيفي. وقد تم إنجاز مرحلته الأولى ونخطط الآن لتبسيطه وزيادة مرونته. وجميع هذه الجهود من أجل التغيير تتطلب التزاماً مطرداً -- بما في ذلك الدعم المالي -- خلال السنوات الثلاث أو الأربع المقبلة.

السيد الرئيس، أود أن أؤكد للجنة التنفيذية أنني أعلق أهمية قصوى -- وأود أن أكرر ذلك: أهمية قصوى -- على بلوغ معايير الإدارة الجيدة التي اعترفت هذه اللجنة مراراً بأنها واحدة من المميزات الثابتة للمفوضية. وقد تعهدتُ منذ عام ١٩٩٢ بتعزيز القدرة الإدارية للمكتب واقترحتُ تدابير لتحقيق هذا الهدف. وكان أحد هذه التدابير تعيين مفتش. وكانت الدائرة التي يشرف عليها نشطة للغاية. ومنذ عام ١٩٩٥ أجريت عمليات تفتيش في ٦٨ بلداً، أي نسبة ٦٠ في المائة من برامج المفوضية. ويتمثل النشاط ذو الصلة الآخر الذي يحتاج الآن إلى اهتمام في عمليات التقييم: ونحن نعتزم استعراض قدرتنا وطرقنا في هذا المجال الهام خلال الأشهر القليلة المقبلة. وأخيراً أوليتُ اهتماماً خاصاً للمسؤولية الإدارية لممثلي المفوضية في الميدان الذين لهم دور رئيسي يقومون به في ضمان الاستخدام الصحيح والحذر للموارد. وشملت الأنشطة الرامية إلى تعزيز قدراتهم التدريب على إدارة الموارد البشرية والشؤون المالية.

خاتمة

السيد الرئيس، تصادف السنتان المقبلتان مناسبتين هامتين. فعام ١٩٩٩ سيسجّل الذكرى السنوية الثلاثين لاتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية بشأن اللاجئين. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ ستحتفل المفوضية بالذكرى السنوية الخمسين لصدور قرار الجمعية العامة المنشئ للمفوضية. وسيكون لي شرف قيادة المكتب إلى القرن الجديد. وهذان التاريخان رمزيان لكنني آمل أن يُضفيا على أعمالنا مزيداً من الأهمية ويحفزانها.

وهما يبينان بوضوح أيضاً مدى تمثيل اللاجئين لجزء من تاريخ قرننا، شأنهم -- كما آمل -- شأن جهودنا الرامية إلى معالجة مشاكلهم.

ويمثل التوجّه إلى الحكومات والمجتمع المدني لتحويل التضامن العالمي إلى حقيقة ملموسة الأولوية الأولى لولايتي المقبلة. ولتحقيق ذلك جعلت من ضمان الفعالية المستدامة في السياسة والإدارة أولويتي الثانية. ونظراً للظروف الصعبة التي نعمل فيها، أعتقد أن هناك بعض المجالات التي تتطلب اهتماماً خاصاً: أولاً، الحفاظ على القدرة على التأهب والاستجابة بسرعة وفعالية لحالات الطوارئ التي بنيناها على مدى السنوات الست الماضية؛ ثانياً، إنشاء نظام أعدل وأسرع وأكثر مرونة لإدارة الموارد البشرية؛ ثالثاً، ضمان قاعدة تمويل مرنة ويمكن التنبؤ بها كما سبق أن قلت.

ويتمثل المجال الرابع الذي سأوليه اهتماماً خاصاً في الحفاظ على النهج الإنساني في عملنا وتعزيزه. السيد الرئيس، إن تعاملنا ليس فقط مع القضايا والمفاهيم والسياسات والأرقام بل وكذلك، والأهم من ذلك بكثير، مع الناس ليشكل أكبر تحدٍ وأعظم امتياز ينطوي عليه العمل مع المفوضية. وهذا -- في رأيي -- يساعدنا على البقاء على اتصال بالواقع والبقاء في الوقت ذاته يقظين أمام الأفكار الجديدة. لهذا أعلق أهمية كبيرة على رحلاتي الميدانية الشخصية التي قضيت فيها هذا العام نصف وقتي تقريباً والتي تمكنني من الاتصال باللاجئين وبزملائي الذين يعملون معهم مباشرة. لقد تحدثت بايجاز عن الجهود التي نبذلها من أجل تعزيز الإدارة الجيدة. وأود أن أؤكد أننا نعلم أن نوعية عملنا على جميع المستويات هي العامل الذي يتوقف عليه ليس فقط استخدام الموارد بأكبر قدر من الفعالية بل وكذلك، وبوجه خاص، حياة ورفاه آلاف الرجال والنساء. ويمكن لي أن أؤكد لكم أننا، أنا وزملائي، نعي كل الوعي وباستمرار هذه المسؤولية. ويمكن لي أن أؤكد لكم أيضاً أنه لا توجد ضمانة للإدارة الجيدة أفضل من هذا الوعي.

إن الظروف صعبة كما قلت. وهي صعبة بوجه خاص بالنسبة للمجبرين -- حتى في الوقت الذي نتحدث فيه على مغادرة بيوتهم وأرضهم وأسرتهم في معظم الأحيان. ولدينا إمكانيات محدودة لمساعدتهم لكننا سنستخدمها بالكامل متبعين في عملنا الطريقة التي أصبحت المفوضية معروفة بها: طريقة تطلعية وملتزمة وفعالة. ولن ندخر أي جهد لكسب ثقتكم. وآمل أن تكون مساهمتي الخاصة متمثلة في تزويد اللاجئين في جميع أنحاء العالم، وزملائي الذين يعملون معهم، بالقدرة على السير في الاتجاه الصحيح. فأنا لا أريد أن أترك ورائي ميراثاً وإنما مستقبلاً.

شكراً سيادة الرئيس.

المرفق الثالث

ملخص الرئيس للبند ٤ من جدول الأعمال: الموضوع السنوي (التضامن الدولي وتقاسم الأعباء في جميع جوانبه: المسؤوليات الوطنية والإقليمية والدولية الخاصة باللاجئين)

(الخميس، ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨)

مقدمة

سأحاول، لدى تقديم هذا الملخص، إبراز عدد من الاعتبارات العامة والغالبة التي تمخضت عنها مناقشاتنا الغنية والواسعة النطاق بشأن الموضوع السنوي، والتي تبين الطريق إلى حوار أكثر تركيزاً وإلى إجراءات متابعة ملموسة في بعض المجالات. ووضحت المناقشة مرة أخرى مسؤوليتنا الجماعية عن اللاجئين والمشردين وغيرهم ممن هم بحاجة إلى حماية دولية.

في البداية نوهتم، بحرارة واجماع، بالمفوضة السامية لإعادة انتخابها لمدة سنتين إضافيتين، مشيدين بقيادتها الحكيمة وجهودها التي لا تكل لفائدة اللاجئين. ويضم مكتب اللجنة التنفيذية الجديد صوته إلى صوت الأعضاء معرباً عن امتنانه لفرصة العمل عن كثب معها في العام المقبل.

وأعرب الكثير منكم عن قلقه فيما يخص أمن موظفي المساعدة الإنسانية بصورة عامة واختطاف السيد فنسنت كوشيتيل الذي طال أمده. ووُجهت التعازي لأسر وأصدقاء وزملاء موظفي المساعدة الإنسانية الذين قضوا نحبهم في خدمة اللاجئين.

فيما يخص الموضوع السنوي: التضامن الدولي وتقاسم الأعباء في جميع جوانبه: المسؤوليات الوطنية والإقليمية والدولية الخاصة باللاجئين

جرت المناقشة في جو ايجابي ومشجع -- بل يمكن لي أن أقول في جو "تقارب". واتفق بوجه عام على أن الموضوع يشكل تحدياً حتى وإن لم يكن التضامن الدولي وتقاسم الأعباء مفهومين جديدين. والواقع أننا ما فتئنا نعالجهما ونسعى إلى ممارستهما على مختلف المستويات منذ سنوات. وتوجد تحت تصرفنا بالفعل صكوك ذات طابع عالمي أو إقليمي تحدد وتدعم مبدأ التضامن الدولي وتقاسم الأعباء لإضفاء الصفة الشرعية على جهودنا وتوجيهها. غير أن بعض الوفود رأت أن من اللازم وضع مصطلحات أدق نظراً لما تنطوي عليه عبارة "تقاسم الأعباء" من معان ضمنية. وبناء على ذلك أشارت وفود عديدة إلى "تقاسم المسؤوليات" و"التعاون" و"التآزر" و"الشراكة".

وتحدثت وفود عديدة بالتحديد عن ضرورة تأكيد التزامنا بالمبادئ المبينة في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقية عام ١٩٥١ وبروتوكول عام ١٩٦٧ ومختلف الاتفاقيات الإقليمية، وفي القانون الإنساني الدولي، واحترام هذه المبادئ. ووجِّه من جديد نداء عام إلى جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة كي تنضم إلى الاتفاقية والبروتوكول.

وقال السيد كورنيليو سوماروغا، رئيس لجنة الصليب الأحمر الدولية، ببلاغة في بيانه إن وضع العالم الذي سيتم فيه التضامن وتقاسم الأعباء تغيرت تغيراً جذرياً. ومع ظهور آليات فوق وطنية وإقليمية ومحلية والانتشار السريع للاتصالات عبر الوطنية وشبكات النفوذ أصبحت المسؤولية العالمية عن المشاكل الإنسانية مسألة ملحة وهدفاً قابلاً للتحقيق أكثر من أي وقت مضى.

وقدمت ورقة المعلومات الأساسية رقم A/AC.96/904 إلى اللجنة التنفيذية كأساس للمناقشة. وتناولت مداخلاتكم بوضوح الأسئلة الرئيسية التي طرحت في هذه الوثيقة:

- لماذا يعتبر تقاسم الأعباء ضرورياً؟
- ما هي الاحتياجات التي سيلبيها والمسؤوليات التي سينهض بها؟
- من ينبغي له أن يشارك؟
- إلى أي مدى ينبغي أن يكون منتظماً؟

فيما يخص السبب الذي من أجله يجب اعتبار تقاسم الأعباء ضرورياً

اتفقت الآراء على أن تعقد وأهمية حالات اللاجئين يتجاوزان موارد أي دولة أو منظمة منفردة وقدرتها على الاستجابة. ولوحظ أن هناك حاجة إلى استراتيجيات وقائية للحد من التدفقات إلى الخارج وآثارها المتنوعة. غير أن وفوداً كثيرة رأت، فيما يخص الأماكن التي اندلع فيها نزاع بالفعل، أن أنشطة حفظ السلم المبكرة والفعالة تشكل جزءاً من تطبيق مبدأ التضامن الدولي وتقاسم الأعباء ومساهمته فيه. وأكّد مراراً أن التضامن الدولي وتقاسم الأعباء يمثلان مسؤوليتين أخلاقيتين ولكن لا يمكن أن يشكلا شرطاً أساسياً للالتزام بالمبادئ الإنسانية الدولية.

فيما يخص الاحتياجات التي سيلبيها والمسؤوليات التي سينهض بها مبدأ التضامن الدولي وتقاسم الأعباء؟

أعرب عن تأييد قوي للمبادئ الإنسانية المتمثلة في توفير الملجأ وعدم الإعادة القسرية ووحدة الأسرة والحق في العودة والحلول الدائمة - الإدماج المحلي وإعادة التوطين، علماً بأن الأفضل هو العودة الطوعية إلى الوطن في ظروف أمن وكرامة - إلا أنه اعترف بأن ترويج وتنفيذ هذه المبادئ يتطلبان التزاماً من جانب المجتمع الدولي بكامله. بيد أن عدة متحدثين أكدوا بقلق أن الدعم الذي تحظى به المبادئ والقيم الإنسانية يتضاءل.

وأشارت وفود كثيرة إلى أن البلدان النامية تتحمل نصيباً غير متكافئ من عبء استضافة اللاجئين أو إعادة إدماج العائدين ولا يمكن لها أن تقدم هذه الخدمات إلا بالدعم المولد بروح التضامن الدولي. وأشار متحدثون آخرون إلى أن هذا الدعم يمكن أن يقدم في أشكال شتى، بما في ذلك في شكل مساعدة مالية ومادية وسياسية ومعنوية. والواقع أن كل مرحلة من مراحل تجربة التحول من لاجئ إلى عائد، من الاستجابة في حالة الطوارئ إلى الرعاية والإعالة إلى التوصل إلى حلول دائمة، تتوقّف على اتخاذ إجراءات متعددة

الجوانب تشمل عوامل بيئية واجتماعية واقتصادية وسياسية، ومن ثم تعني مجموعة كاملة من الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية والمحلية.

وتتحمل البلدان النامية المضيفة أيضاً عبء عملية الإدماج المحلي عند استحالة العودة الطوعية إلى الوطن. ويمكن أن تؤثر هذه العملية فعلاً تأثيراً إيجابياً في المجتمعات المضيفة عندما تنفذ بدعم متعدد الجوانب من المجتمع الدولي.

وذكر العديد من المتحدثين أن إعادة التوطين حل دائم يمكن للدول المتقدمة أن تشارك فيه مشاركة نشطة بروح التضامن الدولي وتقاسم الأعباء.

وكان هناك شبه إجماع على أن المساعدة الإنسانية لا يمكن أن تحل محل الحلول السياسية. وتتم الأنشطة الإنسانية في الأغلبية الساحقة من الحالات في ظروف تتميز بعزلة شديدة أو انعدام الأمن أو النزاع، مما يتطلب تعاوناً بين الهيئات الإنسانية وهيئات حقوق الإنسان وحفظ السلم والتنمية. وأكّد من جديد أن على المفوضية أن تقوم بدور رئيسي في هذه العملية. ويمكن أن يؤدي التضامن الدولي بين هذه الهيئات نفسها، المدعمة من الدول الأعضاء، دوراً وقائياً بالمساهمة في السلام والأمن والتنمية البشرية فيخفّض من ثمّ احتمالات التشرد القسري.

فيما يخص "من ينبغي له أن يشارك؟"

يتحمل فرادى اللاجئين العبء الشخصي، لكن هناك اتفاقاً واضحاً في الآراء على وجوب مشاركة كافة عناصر النظام الدولي في تشجيع التضامن الدولي وتقاسم الأعباء، حتى وإن كانت المسؤولية تقع بالدرجة الأولى على عاتق البلدان المضيفة: وهذه العناصر هي الدول الأعضاء سواء كانت بلداناً مضيفة أم لا، والجهات المانحة أو بلدان المنشأ؛ ووكالات الأمم المتحدة؛ والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى، بما فيها المؤسسات المالية؛ والهيئات الإقليمية؛ والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني. ولاحظت بعض الوفود أن مبدأ التضامن الدولي وتقاسم الأعباء يتيح فرصة لمعرفة مختلف أدوار واحتياجات وقدرات كافة الأطراف وتفسيرها. ولوحظ أيضاً أن هذا المبدأ يشمل، بغض النظر عن أية اختلافات واضحة في هذه الأدوار، الحاجة إلى العمل في إطار شراكة. وفيما يخص دور المفوضية دافع عدد من الوفود عن المرونة في الدعم الذي تقدمه للمفوضية من أجل النهوض بولايتها.

وأشير تحديداً إلى أن تعزيز التعاون فيما بين المنظمات يشكل جانباً من جوانب التضامن الدولي وتقاسم الأعباء ويتماشى مع آليات الإصلاح التعاونية التي أنشأها الأمين العام، السيد كوفي عنان، خلال الأشهر الثمانية عشر الماضية.

وأخيراً فيما يخص "مدى وجوب أن يكون تقاسم الأعباء منتظماً."

تحدث مندوبون عديدون بصورة إيجابية عن مبادرات إقليمية مثل المشاورات في منطقة آسيا - المحيط الهادئ؛ والمشاورات في آسيا الوسطى وجنوب غرب آسيا والشرق الأوسط؛ والمؤتمر الدولي المعني باللاجئين في أمريكا الوسطى؛ وكومنولث الدول المستقلة؛ وخطة العمل الشاملة؛ والمؤتمرين الدوليين الأول

والثاني المعنيين بتقديم المساعدة للاجئين في أفريقيا؛ والاستراتيجية الإقليمية الخاصة بيوغوسلافيا السابقة؛ والاجتماع الوزاري الإقليمي بشأن قضايا اللاجئين في منطقة البحيرات الكبرى الذي عقد مؤخراً في كمبالا.

وأقر المندوبون أيضاً بدور الهيئات الإقليمية، مثل مكتب الجماعة الأوروبية للشؤون الإنسانية، والاتحاد الاقتصادي لدول غرب افريقيا، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الدول الأمريكية، ومنظمة الوحدة الأفريقية، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والاتحاد الإنمائي للجنوب الأفريقي، في إنشاء آليات إقليمية ودون إقليمية للتقاسم المنسق للأعباء.

ويجري التعاون المؤسسي أيضاً على مستويات التنفيذ والدعوة وجمع الأموال من خلال مذكرات التفاهم بين الوكالات. وطلبت بعض الوفود تحديداً أن تعزز المفوضية دورها التنسيقي مع المنظمات غير الحكومية والشركاء التنفيذيين الآخرين.

وحظيت فكرة إنشاء آليات عالمية بتأييد أقل. ورأت بعض الوفود أن من الصعب إنشاؤها بينما رأت وفود أخرى أنه سيتعين أن تظل مرنة للاستجابة للحالات الخاصة.

وسيعتمد التقاسم المنتظم للأعباء أيضاً على التمويل الكافي للأنشطة الإنسانية للمفوضية. وشُدد مراراً على ضرورة أن توفر البلدان المانحة للمفوضية مزيداً من الدعم المالي بطريقة تسمح أكثر بالتنبؤ بها وتتسم بمزيد من المرونة. ولقي إعلان عدة وفود عن تمويل إضافي لعام ١٩٩٨ ترحيباً خاصاً.

ويمثل تنفيذ مبدأ التضامن الدولي وتقاسم الأعباء بجميع جوانبه، كما لاحظ الكثير منكم، عملية معقدة. ولدى الإجابة على الأسئلة المطروحة في ورقة المعلومات الأساسية وجهتم الانتباه أيضاً إلى عدد من الشواغل والتحديات.

- كيف يمكن ضمان أمن موظفي المساعدة الإنسانية والسكان المدنيين، وخاصة أمن النساء والأطفال والمسنين وغيرهم من الفئات المستضعفة؟

- كيف يمكن ضمان احترام المبادئ الإنسانية الأساسية والحفاظ على سلامة نظام اللجوء أمام السياسات التقييدية الناشئة حالياً؟

- كيف يمكن تجنب إساءة استعمال المهاجرين بصورة غير قانونية لحق اللجوء والحفاظ في نفس الوقت على نزاهة عملية اللجوء وفعاليتها؟

- كيف يمكن فصل اللاجئين عن المقاتلين في التدفقات المختلطة وضمان الأمن في حالات اللجوء؟

- كيف يمكن التخفيف من ظاهرة الملل من الشفقة وملل الجهات المانحة وفقدان الاهتمام ببرامج التمويل التي لم تعد معروفة لدى الجميع؟

- كيف يمكن معالجة المشاكل المستمرة في مجالات الألغام الأرضية وانتشار الأسلحة الصغيرة والاتجار بالأشخاص؟

- كيف يمكن تشجيع زيادة التنسيق الفعال داخل النظام الإنساني وبين الجهات الفاعلة على المستوى الإنساني وعلى مستوى حقوق الإنسان والسياسة والأمن والتنمية؟

حضرات المندوبين الموقرين،

إن المجتمع الدولي يملك كما رأينا، المبادئ والأدوات القانونية لمعالجة هذه القضايا الحاسمة. ولدينا أيضاً قدرة تنفيذية كبيرة للقيام بذلك. وما نحتاج إليه هو الدعم والإرادة السياسية الكافيين. وأعتقد أن هذه المناقشات جعلتنا نخطو خطوة كبيرة في هذا الاتجاه.

وأتطلع إلى القيام معكم، في عملية اللجنة الدائمة، بزيادة استكشاف متابعة الموضوع السنوي الذي ركزنا عليه في الأيام الماضية.

- - - - -